فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة

الأحد 20 شعبان 1447هـ 8 فبراير/ شباط Sunday 8 February 2026 | العدد 6297 | 8 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS

20070503

طالب الحكومة برام الله بتخفيض تكلفة الحج عبر تقليص سفريات الوزراء

أبو مذكور لـ«فلسطين»: الغزيون محرومون من عمرة رمضان للعام الثالث ونطالب بتعهدات بسفر الحجاج

غزة/ نبيل سنونو:
قال رئيس جمعية أصحاب شركات الحج والعمرة بغزة عوض أبو مذكور، إن أهالي قطاع غزة محرومون من أداء العمرة في شهر رمضان للعام الثالث توالياً، مطالبا بتعهدات بسفر الحجاج، في حين طالب

4

ورفضًا لشحن الأسلحة للاحتلال

حماس تثمن تعليق اتحاد عمال موانئ على البحر المتوسط العمل تضامنًا مع فلسطين

غزة/ فلسطين:
ثمنت حركة المقاومة الإسلامية حماس، أمس، تعليق اتحاد عمال الموانئ في أكثر من 20 ميناءً على البحر المتوسط، ولا سيما في اليونان وإيطاليا وتركيا وإسبانيا والمغرب، العمل ليوم كامل، تحت شعار "عمال الموانئ لا يعملون من أجل الحرب"، رفضاً لعمليات شحن الأسلحة

2

استشهاد شابين في خروقات إسرائيلية متواصلة لوقف إطلاق النار بغزة

غزة/ فلسطين:
استشهدت، أمس، الفتاة آية ربحي حماد أبو حدايد، متأثرة بجراح أصيبت بها قبل أيام، والمواطن فرج الحاج سالم (30 عامًا) برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي، في خروقات متواصلة لاتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة الموقع في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2025.
وأفادت وزارة الصحة أن عدد ضحايا الخروقات منذ توقيع الهدنة ارتفع إلى 574 شهيدًا و1,518 إصابة.
وتواصل قوات الاحتلال استهداف المدنيين والمناطق السكنية، حيث

2

انتشال جثامين شهداء من تحت أنقاض منزلًا مدمر في أثناء حرب الإبادة الجماعية في حي الشيخ رضوان (فلسطين)

إصابتان شرق رام الله و3 شمال نابلس باعتداءات للمستوطنين

رام الله/ فلسطين:
أصيب خمسة مواطنين فلسطينيين بجروح ورضوض، مساء أمس، جراء اعتداءات نفذها مستوطنون مسلحون في مناطق متفرقة من الضفة الغربية، بالتزامن مع اقتحامات واسعة قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي. وأوضح رئيس مجلس قروي رمون، إبراهيم الخطيب، أن مستوطنين أغلقوا الطريق بين القرية وبلدة دير دبوان شرق رام الله واعتدوا بالضرب المبرح على مواطنين اثنين، ما أدى إلى إصابة أحدهما في الرأس ونقله لتلقي العلاج، بينما أصيب الآخر برضوض.
وأضاف أن قوات الاحتلال اقتحمت القرية

2

مجلس السلام لغزة... دبلوماسية ما بعد الحرب أم غطاء سياسي لجرائم مستمرة؟

غزة/ جمال غيث:
يستعد البيت الأبيض لعقد اجتماع لقادة ما يُسمّى «مجلس السلام» المعني بقطاع غزة في 19 فبراير/شباط الجاري، في خطوة تُقدَّم على أنها محاولة لحشد الدعم الدولي لمرحلة ما بعد الحرب، وسط وعود بإعادة الإعمار وتثبيت الاستقرار.
غير أن الإعلان عن مشاركة سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الاجتماع، بالرغم من الاتهامات الموجّهة لها بارتكاب مجازر وجرائم إبادة جماعية بحق المدنيين في غزة، يثير تساؤلات حادّة بشأن مفهوم «السلام» المطروح وحدود العدالة والمساءلة في هذا المسار السياسي الجديد.
وبينما يُغيَّب الفلسطينيون عن طاولة النقاش، تتصاعد المخاوف من تحوّل الاجتماع إلى منصة لفرض ترتيبات سياسية وأمنية على القطاع لا تستجيب لاحتياجات سكانه، بل تخدم أجندات دولية وإسرائيلية تحت غطاء «ما بعد الحرب».
وأفاد موقع «أكسيوس»، نقلًا عن

3

لحرف المرحلة الثانية عن مسارها

تصاعد القصف في غزة... تهيئة لسيناريوهات محتملة لاتفاق «هش»

غزة/ يحيى اليعقوبي:
لا يمكن فصل موجات التصعيد الإسرائيلي المتزايدة وخروقاته المستمرة لاتفاق وقف إطلاق النار عن سيناريوهات محتملة تتعلق بالمرحلة القادمة، مع عرقلته الواضحة لتشغيل معبر رفح بوتيرة سريعة، والتحكم بالمساعدات، وإعاقة قدوم اللجنة الإدارية (التكنوقراط)، وهو ما يجعل تفجير الاتفاق أحد الأهداف الإسرائيلية المحتملة، أو يندرج ضمن سيناريو آخر يهدف إلى رفع كلفة التفاوض في ملفي السلاح والأنفاق، عبر الضغط بالنار لحرف مسار المرحلة الثانية عن الآلية المتفق عليها المرتبطة بالإعمار والانسحاب.
وبينما يُصعّد الاحتلال عمليات القصف الجوي في غزة، تزداد التهديدات الإسرائيلية الصادرة عن قيادات سياسية مختلفة بشأن احتمال عودة الحرب.

3

غياب الأجهزة الطبية يحرم مرضى غزة من التشخيص

غزة/ مريم الشوبكي:
لم يعد الوصول إلى التشخيص الطبي في قطاع غزة إجراءً روتينيًا، بل تحوّل إلى رحلة انتظار طويلة قد تمتد لأسابيع وربما أشهر، مع الدمار الواسع الذي طال أجهزة الأشعة، والنقص الحاد في الكوادر الصحية، والضغط الهائل على ما تبقّى من منظومة صحية منهكة بفعل الحرب. في المستشفيات القليلة

2

ضربة مزدوجة.. تحقيق "الجزيرة" يكشف أساليب "الشاباك" وهشاشة "المليشيات"

غزة/ عبد الله التركماني:
يشكل التحقيق الذي بثه برنامج "ما خفي أعظم" على قناة الجزيرة بشأن كشف عمليات اغتيال داخل قطاع غزة بالتعاون المباشر بين مليشيات مسلحة وجهاز مخابرات الاحتلال، ضربة مزدوجة، إذ يعرّي أساليب عمل الشاباك الإسرائيلي، ويكشف في الوقت ذاته هشاشة هذه المليشيات في تنفيذ هذا النوع من العمليات.
ويضع انكشاف العلاقة المباشرة بين الاحتلال والمليشيات العميلة، الطرفين أمام تداعيات عميقة، تبدأ بإعادة تقييم (إسرائيل) لشبكاتها السرية، ولا تنتهي عند تضييق الخناق على هذه المجموعات التي فقدت عنصر السرية والقدرة على العمل بحرية داخل القطاع. وكشف التحقيق عن تعاون مباشر بين ميليشيات مسلحة في قطاع غزة وجهاز مخابرات الاحتلال، في تنفيذ عمليات اغتيال استهدفت ضباطا في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، تحت غطاء وحماية من جيش الاحتلال.

5

من الاغتيال إلى الفوضى... كيف يوظّف الاحتلال عصاباته في غزة؟

غزة/ نور الدين صالح:
مع استمرار الحرب على قطاع غزة، تتكشف سياسات الاحتلال الإسرائيلي القائمة على توظيف عصابات عميلة للقيام بأدوار أمنية وقذرة بعيدًا عن المواجهة المباشرة، في محاولة لتقليل خسائره البشرية وخلق أدوات فوضى داخلية تخدم أهدافه الإستراتيجية. هذا الأسلوب، الذي ليس جديدًا في العقيدة الأمنية الإسرائيلية، عاد إلى الواجهة بقوة بعد الحرب، مع محاولات واضحة

5

مشهد بثته القناة من التحقيق (فلسطين)

الزوارق تُحاصر غرب غزة... نيران الحرب تُلاحق النازحين والصيادين

غزة/ أدهم الشريف:
في الساحل الغربي لمدينة غزة المطلّ على البحر، شكّلت رمال الشاطئ الممتد لعشرات الكيلومترات، طوال السنوات التي سبقت حرب الإبادة، متنفسًا مهمًا للمواطنين، في حين كان رصيف الميناء معلمًا سياحيًا يجذب الآلاف يوميًا لمشاهدة قوارب الصيد وهي تمخر عباب البحر في طريقها

4

عامان من الغياب... حين لا يتعرّف الأبناء إلى أبيهم عند بوابة العودة

خانيونس/ تامر قشطة:
لم يكن المشهد عادياً في مجمع ناصر الطبي، حين مدّ يوسف موسى أبو طحلة (43 عاماً) ذراعيه ليستقبل أبناءه العائدين من مصر بعد عامين من الفراق. بعضهم تردّد في الاقتراب، والطفل الأصغر إبراهيم، الذي غادر غزة رضيعاً بعمر شهرين، عاد بعمر العامين دون ذاكرة تحفظ ملامح والده. في تلك

7

الظهر 11:56 | العصر 3:00 | المغرب 5:25 | العشاء 6:42 | فجر غد 5:00 | الشروق 6:29
القدس 23:13 | رام الله 24:14 | يافا 27:15 | غزة 28:16 | الناصرة 26:12
دولار أمريكي= 3.09 شيقل | دينار أردني= 4.36 شيقل

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
الأحد 20 شعبان 1447هـ 8 فبراير/ شباط
Sunday 8 February 2026
WWW.FELESTEEN.PS

إصابتان شرق رام الله و3 شمال نابلس باعتداءات للمستوطنين

رام الله/ فلسطين:

أصيب خمسة مواطنين فلسطينيين بجروح ورضوض، مساء أمس، جراء اعتداءات نفذها مستوطنون مسلحون في مناطق متفرقة من الضفة الغربية، بالتزامن مع اقتحامات واسعة قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي. وأوضح رئيس مجلس قروي رمون، إبراهيم الخطيب، أن مستوطنين أغلقوا الطريق بين القرية وبلدة دير دبوان شرق رام الله واعتدوا بالضرب المبرح على مواطنين اثنين، ما أدى إلى إصابة أحدهما في الرأس ونقله لتلقي العلاج، بينما أصيب الآخر برضوض. وأضاف أن قوات الاحتلال اقتحمت القرية في الوقت نفسه، وأطلقت قنابل الصوت والغاز السام المسيل للدموع دون تسجيل إصابات إضافية أو اعتقالات.

في السياق ذاته، أصيب ثلاثة شبان برضوض خلال تواجدهم في أراضي بيت أمرين شمال غرب نابلس، إثر هجوم نفذه مستوطنون مسلحون، حسبما أفاد أحد الشبان، عبد الرحمن هندية. كما اقتحمت قوات الاحتلال مساء أمس، قرية المغير شمال شرق رام الله، وأطلقت الغاز صوب منازل المواطنين دون وقوع إصابات، وفق ما ذكر رئيس المجلس القروي أمين أبو عليا، مشيرًا إلى أن الاقتحامات تتكرر بشكل متواصل في القرية والبلدات المحيطة. وفي بلدة عزون شرق قلقيلية، استولت قوات الاحتلال على منزل المواطن مروان القاطش وحولته إلى ثكنة عسكرية، مع تعطيل تنقل السكان واحتجاز بعضهم للاستجواب، وفق مصادر محلية. وتتصاعد التوترات في الضفة الغربية، حيث تتزامن اعتداءات المستوطنين مع عمليات اقتحام إسرائيلية متكررة، ما يزيد من معاناة السكان ويهدد أمنهم واستقرارهم في المناطق المستهدفة.

متظاهرون في باريس يحتجون ضد سياسات ترامب ويؤكدون التضامن مع فلسطين وإيران

باريس/ فلسطين:

نظم مئات المتظاهرين مساء أمس، فعالية تضامنية في ساحة الأمة (Place de la Nation) بالعاصمة الفرنسية، للتعبير عن رفضهم للسياسات الأمريكية بقيادة الرئيس دونالد ترامب، ولا سيما التهديدات المتكررة ضد إيران، ولتأكيد التضامن مع الشعب الفلسطيني. وشارك في التظاهرة ناشطون من جنسيات مختلفة، إضافة إلى ممثلين عن منظمات حقوقية وتضامنية، وقد رفعوا لافتات وشعارات تحت عنوان: (لا للحرب لا للعنصرية لا للعنف)، مدينين السياسات الأمريكية في المنطقة، ومطالبين بوقف التدخلات العسكرية واحترام حقوق الشعوب في الحرية وتقرير المصير. كما أكد المتظاهرون أن الفعالية تهدف إلى تعزيز التضامن الدولي مع شعوب تعاني من آثار الحروب والاضطهاد، مشيرين إلى ضرورة تحركات عالمية لوقف الحروب ومواجهة سياسات البلطجة والعنصرية التي تمارسها الولايات المتحدة، وصولاً إلى تحقيق سلام عادل وشامل، مع التركيز على فلسطين وإيران كمثالين بارزين على التدخلات والقمع الدولي.

ورفضًا لشحن الأسلحة للاحتلال

حماس تثمن تعليق اتحاد عمال موانئ على البحر المتوسط العمل تضامنًا مع فلسطين

غزة/ فلسطين:

ثمنت حركة المقاومة الإسلامية حماس، أمس، تعليق اتحاد عمال الموانئ في أكثر من 20 ميناءً على البحر المتوسط، ولا سيما في اليونان وإيطاليا وتركيا وإسبانيا والمغرب، العمل ليوم كامل، تحت شعار "عمال الموانئ لا يعملون من أجل الحرب"، رفضاً لعمليات شحن الأسلحة إلى كيان الاحتلال الإسرائيلي، وتعبيراً عن التضامن مع شعبنا الفلسطيني الذي يتعرض لعدوانٍ إسرائيلي متواصل. ودعت حركة حماس، في تصريح صحفي، الاتحادات العمالية في الموانئ حول العالم والاتحادات والنقابات العمالية كافة إلى توسيع حملات التضامن مع الشعب الفلسطيني الذي يواجه حرب إبادة مستمرة. وطالبت حماس الاتحادات برفض المشاركة في نقل السلاح إلى الكيان الإسرائيلي، والعمل على تشكيل جبهة مقاطعة فاعلة تضغط لإلزام الاحتلال بوقف عدوانه والالتزام باتفاق وقف إطلاق النار في غزة.

استشهاد شابين في خروقات إسرائيلية متواصلة لوقف إطلاق النار بغزة

غزة/ فلسطين:

استشهدت، أمس، الفتاة آية ربحي حماد أبو حدايد، متأثرة بجراح أصيبت بها قبل أيام، والمواطن فرج الحاج سالم (30 عامًا) برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي، في خروقات متواصلة لاتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة الموقع في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2025.

وأفادت وزارة الصحة أن عدد ضحايا الخروقات منذ توقيع الهدنة ارتفع إلى 574 شهيدًا و1,518 إصابة.

وتواصل قوات الاحتلال استهداف المدنيين والمناطق السكنية، حيث قصفت مدفعية الاحتلال مناطق شرق مخيم البريج وشرق مدينة خانيونس، دون تسجيل إصابات جديدة، كما استمر القصف عند "الخط الفاصل" داخل القطاع حتى صباح اليوم السبت، بعد استهدافات مماثلة مساء أمس.

وقال المتحدث باسم الدفاع المدني، محمود بصل، إن "التصعيد الإسرائيلي مستمر بمبررات لا قيمة لها"، محذرًا من أن الحرب لم تتوقف، وإن القتل الممنهج للسكان مستمر، داعيًا المجتمع الدولي إلى حماية المدنيين وضمان حق الحياة للأطفال والنساء.

ويأتي هذا التصعيد في ظل أوضاع إنسانية كارثية، تشمل نقصًا حادًا في الخدمات الطبية والإغاثية، وتأخير مغادرة المرضى لتلقي العلاج، بالإضافة إلى قيود على دخول المساعدات الإنسانية، ما يزيد معاناة السكان اليومية في القطاع.

غيـاب الأجهـزة الطبيـة يحـرم مرضـى غـزة مـن التشخيـص

غزة/ مريم الشوبكي:

لـم يعـد الوصول إلى التشـخيص الطبي في قطاع غـزة إجراءً روتينيًا، بل تحوّل إلى رحلة انتظار طويلة قد تمتد لأسابيع وربما أشـهر، مع الدمار الواسـع الذي طال أجهزة الأشعة، والنقص الحـاد فـي الكوادر الصحية، والضغط الهائل على ما تبقّى من منظومـة صحيـة منهكـة بفعـل الحـرب. فـي المستشـفيات القليلـة العاملـة، تتكـدّس طلبـات التصويـر الطبـي، في حين يعيش المرضى على مسـكنات مؤقتة، أو دون علاج، بانتظار صورة أشعة قد تحدد مسار حياتهم الصحية.

أفنان عجور (38 عامًا) واحدة من هؤلاء المرضى. فعلى مدار عامين عانت من أوجاع مستمرة في يدها اليمنى، تبدأ بتنميل وسخونة في الأصابع، وتصل إلى ألم حاد يشلّ حركتها، ويمنعها من النوم ليلًا ويحول دون قيامها بأعمالها المنزلية اليومية. تقول أفنان إن أي مجهود بسيط كان كفيلًا بإعادة الألم من جديد، دون أن تُجدي المسكنات نفعًا.

وبعد مراجعة الطبيب، ونظرًا لتعقيد حالتها وتاريخها المرضي الممتد لأكثر من 11 عامًا، طُلب منها إجراء تخطيط لأعصاب اليد. توجهت فورًا إلى مستشفى الوفاء في غزة، لكنها فوجئت بطابور طويل وقائمة انتظار تمتد لنحو شهر ونصف قبل أن تتمكن من إجراء الفحص.

وتقول: «تحمّلت الألم الذي يقلق نومي، ولا يوجد بديل. قبل الحرب كنت أُجري هذه الفحوصات مباشرة دون انتظار»، مؤكدة أنها ما تزال تعيش على أمل أن يحدد الفحص سبب معاناتها الطويلة.

صورة أشعة تتحكم في العلاج

أما علي حسونة (43 عامًا) من حي الشيخ رضوان بمدينة غزة، فتعود معاناته إلى إصابة في الظهر والقدم اليمنى ألمّت به قبل الحرب بأشهر قليلة. وخلال الحرب لم يتمكن من إجراء أي كشف طبي أو علاج طبيعي بسبب تدمير المستشفيات والعديد من العيادات والمراكز الطبية، ما أدى إلى تفاقم حالته الصحية حتى بات غير قادر على الحركة أو السير بشكل طبيعي.

وقبل نحو شهرين، ومع تصاعد الألم، طلب منه الطبيب إجراء صورة أشعة مقطعية للعمود الفقري. توجه إلى مستشفى الأهلي العربي، لكنه فوجئ بضرورة الانتظار قرابة شهر حتى يحين دوره.

ويقول علي لصحية «فلسطين» إنه عاد إلى الطبيب طالبًا مسكنًا يمكنه من العمل وإعالة أسرته، إلا أن الطبيب رفض، موضحًا أن صرف المسكنات القوية مرتبط بنتيجة الأشعة وتصريح طبي خاص من وزارة الصحة.

واليوم ينتظر علي إجراء الأشعة المقطعية بفارغ الصبر، على أمل الوصول إلى تشخيص واضح وعلاج مناسب، في ظل النقص الشديد في الأدوية، ولا سيما المسكنات القوية.

ولا تختلف معاناة محمود صيام (55 عامًا)، الذي يعاني من آلام في الصدر وضيق في التنفس، إذ طُلب منه إجراء فحوصات أشعة تشخيصية لاستبعاد مشكلات قلبية ورئوية، لكن نقص الأجهزة وتكدّس المرضى أجبره على الانتظار أسابيع طويلة للحصول على فحص أولي.

ويقول: «كل يوم أشعر أن المرض يتقدم، ولا أملك سوى الانتظار»، معربًا عن خشيته من أن يتحول تأخير التشخيص إلى خطر حقيقي يهدد حياته، في ظل غياب البدائل وعدم قدرته على السفر للعلاج خارج القطاع.

واقع صحي صعب

ووفقًا لمدير مركز المعلومات الصحية بوزارة الصحة في غزة، زاهر الوحيدي، فإن أجهزة التشخيص، وعلى رأسها أجهزة الأشعة، كانت من أكثر المرافق الصحية تضررًا خلال الحرب، ما انعكس مباشرة على حياة آلاف المرضى الذين باتوا ينتظرون أسابيع وربما أشهر للحصول على فحص قد يحدد مسار علاجهم أو ينقذ حياتهم.

ويوضح الوحيدي، لـ«فلسطين»، أنه قبل الحرب كان في قطاع غزة 17 جهاز أشعة مقطعية (CT) تخدم نحو 2.3 مليون مواطن، وهو عدد لم يكن كافيًا أصلًا. أما اليوم فلم يتبقَّ سوى ستة أجهزة بعد تدمير الاحتلال الإسرائيلي 11 جهازًا داخل المستشفيات العاملة.

وتخدم هذه الأجهزة الستة أكثر من 2.1 مليون مواطن، وتعمل تحت ضغط هائل يهدد بتلفها الكامل، في ظل غياب قطع الغيار والصيانة والاستخدام المفرط الذي يفوق قدرتها التشغيلية، إذ يفترض ألا يتجاوز عدد الصور اليومية للجهاز الواحد 200 إلى 300 صورة، بينما تُجرى مئات الصور، وقد تصل إلى نحو ألف صورة يوميًا على بعض الأجهزة.

أما أجهزة الرنين المغناطيسي (MRI)، فيؤكد الوحيدي أنه كان في غزة سبعة أجهزة قبل الحرب، أما اليوم فلا يوجد أي جهاز في كامل القطاع، ما يعطل تشخيص أمراض دقيقة تتعلق بالعمود الفقري والنخاع الشوكي والجهاز العصبي، ويمنع إجراء عمليات جراحية تخصصية تعتمد كليًا على هذا النوع من التصوير.

فحوصات مؤجلة وخسائر متفاقمة

في شمال قطاع غزة ومدينة غزة لا يوجد سوى جهاز أشعة مقطعية واحد فعّال في مستشفى الأهلي العربي، إضافة إلى جهاز محدود الإمكانات في مستشفى حمد، يخدمان قرابة 900 ألف مواطن، ما يفرض قوائم انتظار طويلة، خصوصًا للحالات غير الطارئة.

ويشير الوحيدي إلى أن المرضى المجدولين قد ينتظرون أسبوعين أو أكثر لإجراء التصوير، ثم يدخلون في انتظار جديد لأسابيع أخرى لقراءة الصورة وكتابة التقرير الطبي، بسبب النقص الحاد في أطباء الأشعة والكوادر الصحية عمومًا، بعد استشهاد أكثر من 1700 كادر صحي، واعتقال أكثر من 364، واضطرار أكثر من 700 لمغادرة القطاع.

ويضيف: «لدينا طبيب أو اثنان فقط في مدينة غزة لقراءة صور الأشعة المقطعية، وحتى لو كتب الطبيب 50 تقريرًا يوميًا فإن الضغط يفوق قدرته، ما يعني أن المريض قد ينتظر أسابيع بعد التصوير لمعرفة نتيجته».

ولم تقتصر الخسائر على الأشعة المقطعية والرنين المغناطيسي؛ إذ كان في غزة أكثر من 75 جهاز أشعة عادية (X-Ray) قبل الحرب، لم يتبقَّ منها سوى 23 جهازًا، كما تراجع عدد أجهزة الأشعة الملونة من أكثر من 12 جهازًا إلى ثلاثة فقط.

أما أجهزة تصوير الثدي (الماموغرام)، فانخفضت من أكثر من ثمانية أجهزة إلى جهازين فقط، أحدهما في مستشفى القدس والآخر في مجمع ناصر الطبي، ما يعقّد عمليات الكشف المبكر عن سرطان الثدي.

كارثة تهدد مرضى الكلى

وتنعكس الأزمة بشكل كارثي على مرضى غسيل الكلى؛ فقبل الحرب كان في القطاع أكثر من 170 جهاز غسيل كلى، أما اليوم فلا يتجاوز عدد الأجهزة العاملة 90 جهازًا، بعد تدمير مراكز رئيسية مثل مستشفى الشفاء والمستشفى الإندونيسي وأبو يوسف النجار.

وكان عدد مرضى غسيل الكلى المسجلين قبل الحرب 1244 مريضًا، ومع الزيادة الطبيعية المتوقعة كان يفترض أن يتجاوز العدد 1400 مريض. أما اليوم فلم يتبقَّ سوى 622 مريضًا ملتزمًا بالعلاج، ما يعني فقدان 52% من المرضى نتيجة غياب الرعاية الصحية وصعوبة الوصول إلى مراكز الغسيل، إضافة إلى الاستهداف المباشر الذي أدى إلى استشهاد أكثر من 40 مريضًا بالقصف.

في ظل هذا الواقع تُمنح الأولوية المطلقة للحالات المهددة للحياة؛ إذ يحصل مرضى العناية المركزة وحالات إنقاذ الحياة على التصوير والتقارير بشكل فوري، بينما تُدرج الحالات الأخرى على قوائم انتظار طويلة وفق التقييم الطبي.

لكن بالنسبة لآلاف المرضى، يبقى الانتظار طويلًا، والألم حاضرًا، والتشخيص معلّقًا على جهاز واحد يعمل فوق طاقته، في قطاع أنهكته الحرب.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007
المقر الرئيسي : غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00970597308096
WWW.FELESTEEN.PS
بريد عام info@felesteen.ps
أخبار edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007

مجلس السلام لغزة... دبلوماسية ما بعد الحرب أم غطاء سياسي لجرائم مستمرة؟

غزة/ جمال غيث:

يستعد البيت الأبيض لعقد اجتماع لقادة ما يُسمّى «مجلس السلام» المعني بقطاع غزة في 19 فبراير/ شباط الجاري، في خطوة تُقدَّم على أنها محاولة لحشد الدعم الدولي لمرحلة ما بعد الحرب، وسط وعود بإعادة الإعمار وتثبيت الاستقرار.

غير أن الإعلان عن مشاركة سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الاجتماع، بالرغم من الاتهامات الموجّهة لها بارتكاب مجازر وجرائم إبادة جماعية بحق المدنيين في غزة، يثير تساؤلات حادّة بشأن مفهوم «السلام» المطروح وحدود العدالة والمساءلة في هذا المسار السياسي الجديد.

وبينما يُغيَّب الفلسطينيون عن طاولة النقاش، تتصاعد المخاوف من تحوّل الاجتماع إلى منصة لفرض ترتيبات سياسية وأمنية على القطاع لا تستجيب لاحتياجات سكانه، بل تخدم أجندات دولية وإسرائيلية تحت غطاء «ما بعد الحرب».

وأفاد موقع «أكسيوس»، نقلًا عن مسؤول أميركي ودبلوماسيين، بأن البيت الأبيض يخطّط لعقد اجتماع رفيع المستوى لقادة «مجلس السلام» المعني بقطاع غزة يوم 19 فبراير/شباط الجاري، في خطوة تقول واشنطن إنها تهدف إلى حشد الدعم الدولي لمرحلة ما بعد الحرب وجمع التمويل اللازم لإعادة إعمار القطاع.

وبحسب المصادر، يُعدّ اجتماع 19 فبراير أول اجتماع رسمي للمجلس منذ الإعلان عن تأسيسه، وسيتركّز بصورة أساسية على جمع التبرعات الدولية بمشاركة أطراف إقليمية ودولية، في وقت لا تزال فيه الأوضاع الإنسانية في غزة بالغة التعقيد نتيجة الدمار الواسع واستمرار القيود المفروضة على إدخال المساعدات.

وفي السياق ذاته، أكدت «أكسيوس» أن رئيس وزراء حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو وافق مبدئيًا على دعوة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لانضمام (إسرائيل) إلى ما يُسمّى «مجلس السلام» الخاص بغزة، إلا أنه لم يوقّع بعد على ميثاق المجلس، ما يفتح الباب أمام تساؤلات بشأن طبيعة الدور الإسرائيلي وحدوده داخل هذا الإطار.

ونقل الموقع عن مسؤولين إسرائيليين أن نتنياهو من المقرّر أن يلتقي الرئيس الأميركي دونالد ترامب في البيت الأبيض يوم 18 فبراير، أي قبل يوم واحد فقط من انعقاد اجتماع المجلس، في مؤشر على تنسيق سياسي مكثّف يسبق الاجتماع المرتقب.

وفي حال انعقاد الاجتماع، فمن المتوقّع أن يتم خلال زيارة نتنياهو المرتقبة إلى الولايات المتحدة، أو على الأقل قبل مشاركته في مؤتمر لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (أيباك) المزمع عقده بين 22 و24 فبراير/شباط، وهو ما يضفي بعدًا سياسيًا إضافيًا على توقيت الاجتماع.

صك غفران

في هذا السياق، قال الكاتب والمحلل السياسي عدنان الصباح إن مجرد حضور رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو اجتماع «مجلس السلام» يشكّل إعلانًا صريحًا بأن المجلس ليس مجلسًا للسلام، بل غطاء سياسي للحرب المستمرة.

وأضاف الصباح، لصحيفة «فلسطين»، أن مشاركة نتنياهو تمثّل رسالة واضحة مفادها أن الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 من قتل ودمار وإبادة جماعية يجري تجاوزها سياسيًا، وضرب قرارات مجلس الأمن والتوافق الدولي بشأن وقف الحرب عرض الحائط.

وأشار إلى أن ما جرى الترويج له من خطط أميركية لوقف إطلاق النار وتنفيذ ما يُعرف بخطة ترامب لم يكن سوى خداع سياسي، مؤكدًا أن الاحتلال واصل خروقاته للاتفاقات المعلنة ولم يلتزم بأيٍّ من بنود وقف الحرب أو التهدئة.

وبيّن الصباح أن دعوة ترامب لنتنياهو للمشاركة في المجلس تؤكد أن الولايات المتحدة ليست وسيطًا محايدًا، بل طرف يدير المشهد ويوفّر الحماية السياسية للاحتلال، حتى وإن كان ذلك على حساب دماء الفلسطينيين، خصوصًا النساء والأطفال في غزة.

ورأى أن الخطة الحقيقية المطروحة تتجاوز إعادة الإعمار لتصل إلى محاولات تهجير الفلسطينيين من القطاع وفرض وقائع جديدة على الأرض، مؤكدًا أن مشاركة دول في «مجلس السلام» تمنح مظلّة سياسية لهذه السياسات.

وأوضح أن غياب أي تمثيل فلسطيني عن المجلس، مقابل دعوة رئيس وزراء إسرائيلي مطلوب دوليًا لمحاكمته بتهم ارتكاب جرائم حرب في قطاع غزة، يشكّل قبولًا ضمنيًا بالاحتلال وجرائمه، معتبرًا أن موافقة الدول المشاركة على حضور الاجتماع بمشاركة نتنياهو تمثّل «صك غفران» سياسيًا لمجرم حرب.

وأضاف أن عقد الاجتماع دون تنفيذ البروتوكول الإنساني، بما يشمل فتح المعابر وإدخال المساعدات والسماح بسفر الجرحى وإعادة الإعمار والبحث عن جثامين الشهداء، يعني منح الاحتلال ضوءًا أخضر لمواصلة جرائمه.

ضغوط دولية

من جهته، قال أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية عثمان عثمان إن المؤشرات الأولية للاجتماع، في ظل سياسات الرئيس الأميركي دونالد ترامب ودعوة نتنياهو، لا تبشّر بنتائج إيجابية لصالح الشعب الفلسطيني.

وأضاف عثمان لـ"فلسطين" أن مشاركة نتنياهو قد تحمل احتمالين: الأول تلبية المطالب الإسرائيلية، والثاني محاولة إجبار الاحتلال على تنفيذ التزامات سابقة، إلا أن الاحتمال الأول يظل الأقرب في ظل اختلال ميزان القوة.

وأشار عثمان إلى أن نتنياهو سيحاول التأثير في مخرجات الاجتماع بما يخدم أهداف الاحتلال، معتبرًا أن الإدارة الأميركية تفتقر إلى القدرة أو الرغبة في ممارسة ضغط حقيقي على الحكومة الإسرائيلية.

وأوضح أن الاجتماع يحمل وجهين؛ ظاهريًا الحديث عن إعادة الإعمار، وفعليًا فرض ضغوط على الطرف الفلسطيني ضمن سياسة تقوم على منطق القوة لا العدالة، حيث يُطلب من الطرف الأضعف تقديم التنازلات.

ولفت إلى أن غياب عدد من الدول الأوروبية الفاعلة وبعض الدول العربية عن الاجتماع يعكس تحفظات واضحة، لكنه لا يمنع من ممارسة ضغوط شديدة على المقاومة الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بملف سلاحها.

وحذّر من أن لجنة التكنوقراط الفلسطينية التي شُكّلت لإدارة غزة قد تُجبر على تنفيذ إملاءات سياسية وأمنية وفق الرؤية الأميركية والإسرائيلية، بعيدًا عن الاحتياجات الحقيقية لأهالي القطاع.

وأكد عثمان أن الاحتلال الإسرائيلي تاريخيًا لا يلتزم بالاتفاقات، ويلجأ إلى الاغتيالات وخلق الذرائع لإفشالها تحت ذريعة «الدفاع عن النفس»، مع دعم أميركي واضح.

واعتبر أن الحديث عن نزع سلاح المقاومة يشكّل «كارثة سياسية ووطنية» في ظل استمرار العداء الأميركي والإسرائيلي، داعيًا إلى الحذر من مخرجات الاجتماع وما قد يُدار خلف الكواليس.

د. فايز أبو شمالة

نطالب لجنة التكنوقراط بإغلاق معبر رفح

يرى البعض أن افتتاح معبر رفح إنجاز يجب البناء عليه، وخطوة على الطريق، يجب عدم التفريط بها، مهما كانت المعيقات الإسرائيلية، مع ضرورة الضغط العربي والدولي، لإجبار العدو الإسرائيلي على تقديم المزيد من تسهيلات السفر للمغادرين والعائدين.

ويرى البعض أن افتتاح معبر رفح قد جاء مغايراً للرغبة الإسرائيلية، التي تصر على المزيد من تضييق حياة أهل غزة، والتهرب من اتفاقية وقف إطلاق النار، ومن البديهيات السياسية ألا نحقق للعدو أهدافه، سواء بخرق اتفاقية وقف إطلاق النار، أو الاعتراض على طريقة عمل معبر رفح.

وبالرجوع إلى انتهاكات العدو الإرهابية بحق المرضى المغادرين لأرض غزة والعائدين إليها، وبعد التدقيق بالأعداد المتفق عليها مع الوسيط المصري، وبعد قراءة موضوعية لممارسات العدو على المعابر بوجه عام، نكتشف أن الصهاينة يتهربون من فحوى اتفاقية وقف إطلاق النار، ولا يلتزمون بأبسط مبادئ الاتفاقية الإنسانية، بما في ذلك إدخال مقومات الحياة الضرورية للبقاء أحياء على أرض غزة، وهذا التهرب الإسرائيلي، والالتفاف على مضمون اتفاقية وقف إطلاق النار، بما في ذلك اتفاقية فتح معبر رفح، التي يشارك بها ويشرف عليها المصريون والأوروبيون والسلطة الفلسطينية، واللجنة الوطنية لإدارة شؤون غزة، هذه *الأطراف الدولية والعربية والفلسطينية الأربعة التي تطل على دقائق الأمور في معبر رفح، مطالبة اليوم قبل الغد بالتوقف عن الشراكة في المهزلة، مهزلة افتتاح معبر رفح، دون أن يفتح على الحقيقة*، فمعبر رفح يحاكي مهزلة الاتفاق على تضييق عدد المسافرين وفق رغبة الصهاينة في التهجير دون العودة، وهذه قضايا يصعب الصمت عليها، فالصمت يحفز العدو ليمارس المزيد من الضغط على أهل غزة دون القدرة على رد فعل.

اللجنة الوطنية لإدارة غزة أمام اختبار جدي، وهي اللجنة التي تم تكليفها من الرئيس الأمريكي ترامب، وبتوافق فلسطيني عربي، وفشل عمل اللجنة يعني فشل المشروع الأمريكي برمته، وهذا ما لن تسمح به أمريكا، لذلك فاللجنة الوطنية أمام أول تحدٍّ يرتبط بفتح معبر رفح، فإن فشلت اللجنة في فرض كلمتها، وفرض موقفها، سيتواصل الضغط الإسرائيلي على مجمل عمل اللجنة في المرحلة القادمة، لذلك فالتحدي في قضية معبر رفح، والتهديد بإغلاقه، بل وإغلاقه بالفعل، وفضح الممارسات الإسرائيلية، هي المدخل لطريقة عمل اللجنة الوطنية في المرحلة القادمة، وهذه أولى مقومات نجاح لجنة التكنوقراط لإدارة غزة، ولا سيما أن يوم 19 من هذا الشهر هو الموعد الأمريكي لاجتماع مجلس السلام، وهذه فرصة فلسطينية للوصول إلى موعد الاجتماع المذكور مع إغلاق معبر رفح، إلى أن تحقيق شروط سفر لأهل غزة أفضل مما هو قائم اليوم.

لحرف المرحلة الثانية عن مسارها

تصاعد القصف في غزة... تهيئة لسيناريوهات محتملة لاتفاق «هش»

الحاج: القصف يُستخدم أداةً سياسيةً لتعديل شروط الاتفاق لا قرارًا بالعودة للحرب

أبو زبيدة: تطبيق لعقيدة إسرائيلية جديدة بالضربات المتواصلة وإبقاء المقاومة في حالة ارتباك واستنزاف

غزة/ يحيى اليعقوبي:

لا يمكن فصل موجات التصعيد الإسرائيلي المتزايدة وخروقاته المستمرة لاتفاق وقف إطلاق النار عن سيناريوهات محتملة تتعلق بالمرحلة القادمة، مع عرقلته الواضحة لتشغيل معبر رفح بوتيرة سريعة، والتحكم بالمساعدات، وإعاقة قدوم اللجنة الإدارية (التكنوقراط)، وهو ما يجعل تفجير الاتفاق أحد الأهداف الإسرائيلية المحتملة، أو يندرج ضمن سيناريو آخر يهدف إلى رفع كلفة التفاوض في ملفي السلاح والأنفاق، عبر الضغط بالنار لحرف مسار المرحلة الثانية عن الآلية المتفق عليها المرتبطة بالإعمار والانسحاب.

وبينما يُصعّد الاحتلال عمليات القصف الجوي في غزة، تزداد التهديدات الإسرائيلية الصادرة عن قيادات سياسية مختلفة بشأن احتمال عودة الحرب. ويرى خبيران تحدثا لصحيفة "فلسطين" أن ما يجري يرتبط بطبيعة عقيدة إسرائيلية جديدة تقوم على الضربات المتواصلة وإبقاء المقاومة في حالة ارتباك واستنزاف.

وتتشابه تصريحات وزير الحرب الإسرائيلي يسرائيل كاتس، الذي طالب "الجيش بالاستعداد لاحتمالية عودة الحرب والقتال في غزة" الشهر الماضي، مع تهديدات مشابهة أطلقها تجاه حزب الله اللبناني في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، حين قال إن "الجيش لن يتردد في العمل بقوة في لبنان إذا لم يتخلّ الحزب عن سلاحه في نهاية العام"، دون أن يُترجم ذلك إلى خيار عسكري مباشر، ما يُبقي هذه التهديدات في إطارها التفاوضي.

رفع كلفة التفاوض

يقرأ المختص في الشأن الإسرائيلي أمين الحاج استمرار القصف بوصفه تصعيدًا محسوبًا ضمن سياق وقف إطلاق نار "هش"، وليس عشوائيًا.

وقال الحاج لصحيفة "فلسطين": "يمكن تلخيص أهداف الاحتلال بسعيه الواضح إلى رفع كلفة التفاوض بالنسبة لحماس أو دفعها إلى تفجير الاتفاق، عبر فرض تفسير إسرائيلي لبنوده والضغط باتجاه ملفات محددة كالسلاح وترتيبات اليوم التالي، دون الالتزام بتعهداته، خصوصًا ما يتعلق بإدخال المساعدات وفتح المعابر".

ويرى أن القصف يُستخدم أداةً سياسية لتعديل شروط الاتفاق، لا قرارًا بالعودة إلى الحرب، مع وجود مخاوف من تحوله إلى حرب فعلية إذا أصبح ممنهجًا ومترافقًا مع تعطيل المساعدات وإغلاق المعابر.

وبخلاف التهديدات الإسرائيلية المتكررة، يعتقد الحاج أن التصعيد الحالي يندرج جزئيًا في إطار حرب أعصاب، لكنه يحمل بعدين: تكتيك تفاوضي لانتزاع تنازلات سريعة، وتهيئة سياسية وعسكرية لاحتمال العودة للقتال إذا فشلت ترتيبات اليوم التالي، خاصة في ملف السلاح.

ويشير إلى أن الفارق بين الضغط النفسي والنية الفعلية سيظهر ميدانيًا؛ فبقاء القصف محدودًا يعني رسالة ضغط، أما توسعه وتغيّر نمطه مع ترتيبات لوجستية واضحة فقد يقود إلى انتقال فعلي نحو الحرب.

سياسيًا، يرى الحاج أن إقرار الموازنة بالقراءة الأولى يمنح حكومة نتنياهو هامش مناورة أوسع ويقلل خطر سقوطها الفوري، دون أن يعني ذلك سهولة العودة للحرب ميدانيًا أو إقليميًا أو دوليًا.

ويلفت إلى أن الاستعداد العسكري الإسرائيلي لسيناريو العودة للحرب كان قائمًا مسبقًا، وأن ما يجري يُستخدم ورقة ضغط خارجية وأداة تماسك داخل ائتلاف متوتر، مرجّحًا ارتباط القرار النهائي بتطورات الملف الإيراني بوصفه أولوية إسرائيلية.

ورغم طرح سيناريو العودة للحرب، يؤكد الحاج أن القرار لم يعد إسرائيليًا خالصًا في ظل وجود الولايات المتحدة ورئيسها دونالد ترامب راعيًا للاتفاق، ما يجعل أي حرب محتملة بحاجة إلى ضوء أخضر أمريكي أو تساهل منها، خصوصًا مع المسار السياسي المرتبط بالمرحلة الثانية وإعادة الإعمار، والتحضير لمؤتمر إعمار مرتقب في واشنطن يوم 19 من الشهر الجاري.

يعتقد الحاج أن الاحتلال لا يراهن على موافقة مفتوحة لحرب واسعة، بل على مرونة تكتيكية تسمح بضغط عسكري محدود تحت عناوين مثل ملف السلاح، مع تحميل حماس المسؤولية، والمراهنة على تعثر هذا الملف لتبرير أي تصعيد لاحق دون صدام مباشر مع واشنطن.

من جهته، يرى الخبير العسكري والاستراتيجي د. رامي أبو زبيدة أن هذه الخروقات ليست مجرد تجاوزات فنية، بل تمثل تطبيقًا عمليًا لعقيدة إسرائيلية جديدة تقوم على فرض الإرادة بالاستخدام الدوري للقوة بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

وقال أبو زبيدة لصحيفة "فلسطين": "لا يمكن النظر إلى التهدئة الحالية بوصفها وقفًا كاملًا لإطلاق النار؛ فالاحتلال يستثمر فترات الهدوء القصيرة في جمع المعلومات وتحديث بنك الأهداف، ثم يختلق مبررات لتنفيذ ضربات مركزة دون انتظار اكتمال الجاهزية الإدارية أو التنظيمية للمقاومة، فيسعى لضرب أي نواة استقرار قبل اكتمالها".

ويرى أن كثرة التهديدات الإسرائيلية لا تندرج في إطار الحرب النفسية فقط، بل تعكس عقيدة الضربات المتواصلة لإبقاء المقاومة في حالة ارتباك واستنزاف دائمين.

ويضيف أن استهداف المباني والخيام يندرج ضمن الكلفة التدميرية المقصودة، ليس لهدف عسكري مباشر، بل لإظهار أن كلفة البقاء في غزة ستكون أشد قسوة.

ويحدد أبو زبيدة ثلاثة مؤشرات للوضع الميداني وهي تحويل "الخط الأصفر" إلى قواعد ثابتة لتنفيذ الهجمات، وتطوير نقاط المراقبة لتصبح مراكز قادرة على تنفيذ اجتياحات، وإعادة تشكيل بنية الجيش بما يسمح بالانتقال السريع من التهدئة إلى الحرب الشاملة دون استدعاء واسع للاحتياط.

ويخلص إلى أن غزة تعيش حالة حرب مختلفة الشكل تُستخدم فيها القوة لفرض الإرادة، وتُستثمر الاتفاقيات لتثبيت مكاسب إسرائيلية، بينما تتحول غزة إلى مختبر لعقيدتها الأمنية والعسكرية.

ويؤكد أن ملفي السلاح والأنفاق يظلان عاملين قابلين لتفجير الاتفاق، خاصة في عام انتخابي إسرائيلي لا يريد فيه نتنياهو الظهور بمظهر المنسحب دون تحقيق أهداف الحرب، ما يرجح بقاء القطاع أمام موجات تصعيد متتالية.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
الأحد 20 شعبان 1447هـ 8 فبراير/ شباط
Sunday 8 February 2026
WWW.FELESTEEN.PS

الزوارق تُحاصر غرب غزة... نيران الحرب تُلاحق النازحين والصيادين

غزة/ أدهم الشريف:

في الساحل الغربي لمدينة غزة المطلّ على البحر، شكّلت رمال الشاطئ الممتد لعشرات الكيلومترات، طوال السنوات التي سبقت حرب الإبادة، متنفسًا مهمًا للمواطنين، في حين كان رصيف الميناء معلمًا سياحيًا يجذب الآلاف يوميًا لمشاهدة قوارب الصيد وهي تمخر عباب البحر في طريقها لاصطياد الأسماك.

لكن الشاطئ والميناء نفسيهما لم يعودا على حالهما منذ اندلاع الحرب المدمرة على قطاع غزة في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، التي امتدت لعامين.

قوارب صيد غارقة في عمق المياه، وزوارق حربية إسرائيلية تجوب البحر وتطلق قذائفها ونيرانها بين الفينة والأخرى، إضافة إلى عمليات مداهمة واعتقال تنفذها بحرية الاحتلال باستمرار وتطال الصيادين.. هكذا يبدو المشهد عند الشاطئ الذي تتناثر فوقه خيام النازحين.

ولم يعد هذا الشاطئ ملاذًا آمنًا كما ظنّ نازحون ضاقت بهم السبل ولم يجدوا مكانًا آخر لإيواء عائلاتهم. ومع استمرار انتهاكات جيش الاحتلال، صار التواجد هناك كابوسًا يلاحق سكان الخيام والصيادين الباحثين عما يسدّ رمق عائلاتهم الفقيرة.

مساء الجمعة الماضية، اقتربت زوارق بحرية الاحتلال من المناطق الشاطئية، وأطلقت أكثر من عشر قذائف صاروخية وفتحت نيران رشاشاتها بشكل مفاجئ، ما أثار الرعب في صفوف النازحين والصيادين معًا، في انتهاك متكرر لاتفاق وقف إطلاق النار المثقل بالخروقات الإسرائيلية.

شرين السويركي، التي تعيش مع زوجها وأطفالها تحت ظل خيمة صغيرة على رصيف ميناء الصيادين، كانت شاهدة على تلك الانتهاكات، وقد نجت وعائلتها بأعجوبة من القصف.

تقول لصحيفة "فلسطين": "بينما كنا نجلس بهدوء تام، جاءت الزوارق الحربية فجأة وأطلقت قذائفها ونيرانها.. لم نفعل شيئًا عندما سمعنا أصوات الانفجارات سوى الدخول إلى الخيمة والجلوس تحتها، فهذا المشهد يتكرر كثيرًا هنا".

وكانت شرين (30 عامًا) قد لجأت وعائلتها إلى رصيف الميناء بعد رحلة نزوح قسري خاضتها في الأسابيع الأولى لاندلاع الحرب التي دمّرت منزلهم في حي الشجاعية شرقي مدينة غزة.

وتقيم العائلة المكوّنة من ستة أفراد، بينهم أربعة أشقاء ذكور أصيبوا جميعًا في قصف سابق نفذته طائرة حربية مسيّرة إبّان الحرب، تحت سقف خيمة مصنوعة من النايلون لا تقيهم نيران الزوارق الحربية وأسلحتها الفتّاكة.

أطلقت شرين تنهيدة دلّت على ما يعتمل في صدرها من خوف وألم، قبل أن تضيف: "لا يوجد لنا ملاذ آخر. جئنا إلى رصيف الميناء واعتقدنا أنه مكان آمن، لكن لا جدوى؛ أينما نذهب تحاصرنا النيران وتلاحقنا في الشرق والغرب".

وعائلة شرين ليست الوحيدة التي نصبت خيمة على ساحل البحر، إذ تتناثر هناك آلاف الخيام التي تؤوي عددًا كبيرًا من أصحاب المنازل المدمّرة وسط ظروف معيشية صعبة تفتقد لأدنى مقومات الحياة.

ومع تدمير جيش الاحتلال أحياءً ومدنًا سكنية كاملة، وفرض سيطرته بقوة النيران على مساحات واسعة من القطاع الساحلي من عدة جهات –أكبرها في الجزء الشرقي خلف ما يُعرف بـ«الخط الأصفر»– صار النزوح غربًا بالنسبة لمئات آلاف المواطنين قدرًا لا مفر منه.

ولم يكتفِ الاحتلال بذلك، بل لجأ إلى توسيع منطقة سيطرته عبر إزاحة مكعبات «الخط الأصفر» باتجاه الغرب، حتى بات يسيطر فعليًا على قرابة 54% من المساحة الإجمالية للقطاع البالغة 365 كيلومترًا مربعًا.

ويواصل جيش الاحتلال انتهاكاته رغم مرور أكثر من 115 يومًا على اتفاق وقف إطلاق النار الذي دخل حيّز التنفيذ في 10 أكتوبر 2025.

ووثّقت جهات رسمية في غزة خروقات الاحتلال للاتفاق، وقد تجاوز عددها 1520 انتهاكًا، أسفرت عن ارتقاء أكثر من 550 شهيدًا، بينهم 288 من الأطفال والنساء والمسنين.

وفي الوقت نفسه، لم يسلم الصيادون من الإبادة الإسرائيلية في خضم الحرب، كما لاحقتهم انتهاكات الاحتلال حتى بعد وقف إطلاق النار.

وبحسب رئيس نقابة العاملين في قطاع الصيد والإنتاج البحري، زكريا بكر، فإن جيش الاحتلال قتل بنيرانه منذ اندلاع الحرب 230 صيادًا في أنحاء متفرقة من قطاع غزة، إضافة إلى ارتقاء صيادين اثنين جراء انقلاب قارب صيد وشباكه فوقهما أثناء ممارستهما الصيد قرب المناطق الشاطئية، ما أدى إلى غرقهما.

وأوضح بكر لـ«فلسطين» أن ملاحقة بحرية الاحتلال للصيادين ليست أمرًا جديدًا، مشيرًا إلى أن الانتهاكات بحقهم تصاعدت خلال الحرب وحتى بعد إعلان وقف إطلاق النار.

وخلال الحرب اعتقلت بحرية الاحتلال ثمانية صيادين، وبعد سريان الاتفاق المبرم بوساطة ورعاية عربية ودولية اعتقلت 37 صيادًا أثناء ممارستهم الصيد قرب الشاطئ، وأفرجت فقط عن 18 منهم، وفق بكر.

وأكد أن معدات الصيد والقوارب على اختلاف أحجامها، التي كانت ترسو في حوض الميناء، لم تسلم من الغارات والضربات الجوية التي دمّرت أكثر من 90% من مقدرات قطاع الصيد.

ويتراوح عدد الصيادين –والكلام لبكر– عند نحو 4500 صياد، لكن بسبب الحرب واستشهاد المئات منهم واعتقال آخرين، إضافة إلى تدمير قواربهم، لم يعد يعمل في هذا القطاع سوى نحو 600 صياد، بالكاد قادرين على توفير 2% من كمية الأسماك التي تحتاجها غزة سنويًا، والمقدّرة بنحو 20 ألف طن.

وعلى الرغم من استمرار الانتهاكات الإسرائيلية بحق الصيادين، فإنهم يواصلون عملهم تحت وطأة المخاطر التي تلاحقهم، في محاولة لانتزاع قوت أبنائهم من فم الموت.

مشروع "سند" في غزة... نافذة أمل للأرامل وسط الخراب والمعاناة

غزة/ صفاء عاشور:

في قطاع غزة الذي يرزح تحت وطأة تداعيات الحرب المستمرة والدمار الواسع، أطلق مركز مريم للثقافة مشروع "سند" لدعم النساء الأرامل اللواتي فقدن أزواجهن وتحملن مسؤولية إعالة أسرهن. ويهدف المشروع إلى تقديم برامج تدريب مهني، ودعم نفسي واجتماعي، ومنح صغيرة لتأمين مصدر دخل مستدام، بما يعيد للنساء ثقة الحياة واستقلالية القرار.

وأوضحت مديرة المشروع، لتأهيل السيدات الفاقدات في حرب الإبادة، اعتماد الطرشاوي، أن المشروع جاء استجابةً للاحتياجات المتزايدة بعد أن ارتفع عدد الأرامل في القطاع إلى أكثر من 20 ألف امرأة، نتيجة فقدان المعيل الأساسي خلال الحرب. وأضافت أن "مشروع سند يركز على تمكين المرأة نفسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا من خلال التدريب المهني، وجلسات الدعم النفسي والاجتماعي، بما يحافظ على النسيج المجتمعي للأسرة ويعزز قدرة المرأة على الاعتماد على نفسها."

دعم نفسي ومهني

يشمل المشروع تنظيم ورش توعوية حول الصحة النفسية والتمكين الاقتصادي، إضافة إلى برامج تدريب مهني تساعد النساء على اكتساب مهارات عملية تؤهلهن للعمل وتحسين أوضاعهن المعيشية. كما تُقدَّم جلسات دعم جماعي وإرشاد نفسي لتخفيف آثار الصدمة الناتجة عن الحرب والنزوح وفقدان المعيل.

إحدى المستفيدات، إسراء السرحي (25 عامًا)، فقدت زوجها منذ بداية الحرب وترك لها طفلين. تقول: "لم يكن من السهل تقبل فكرة فقدان زوجي وتحمل مسؤولية إعالة أطفالي بمفردي. استمرار الحرب يجعل حياتنا النفسية صعبة، ويؤثر على أطفالنا أيضًا."

أما أمل الحية، والتي فقدت زوجها قبل تسعة أشهر، فتوضح أن حالتها النفسية وأوضاع أطفالها الثلاثة أصبحت صعبة للغاية نتيجة النزوح والعيش في خيمة. لكنها أشارت إلى أن مشاركتها في بعض فعاليات الدعم النفسي والاقتصادي كان لها أثر إيجابي، رغم استمرار حالة الغموض وعدم توقف الحرب بشكل نهائي.

استجابة عاجلة لحاجة متزايدة

وقالت الطرشاوي إن مشروع "سند" جاء استجابةً للظروف المعيشية القاسية التي تواجهها النساء الأرامل بعد فقدان المعيل وتدمير المنازل ومصادر الرزق. وأضافت أن المشروع بحاجة لدعم المؤسسات المحلية والشركاء الدوليين لضمان وصول الخدمات إلى أكبر عدد ممكن من المستفيدات، مع التركيز على الفئات الأكثر هشاشة.

وأكدت أن المشروع يسعى لتوفير بيئة آمنة تمكن النساء من الحصول على الدعم النفسي والتدريب المهني، بما يسهم في إعادة دمجهن في المجتمع وفتح آفاق جديدة للمشاركة في عملية التعافي المجتمعي بعد الأزمة.

بدأ المشروع في مدينة غزة والوسطى كمرحلة أولى، مع خطط لتوسيع نطاقه ليشمل عددًا أكبر من الأرامل في القطاع. إلا أن استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لاتفاق وقف إطلاق النار، قلة الموارد، وصعوبة الوصول للفئات المستهدفة بسبب النزوح، تشكّل تحديات كبيرة أمام تنفيذ البرنامج. ورغم كل الصعوبات، يثبت مشروع "سند" أن الدعم المنظم والمتكامل يمكن أن يحوّل الألم والمعاناة إلى قصص نجاح قائمة على الإرادة والعمل، ويمنح الأرامل شعورًا بالأمل والقدرة على إعادة بناء حياتهن من جديد.

3.7 مليارات دولار إنفاق الأسر خلال الحرب... تضخم واحتكار يحوّلان الاستهلاك إلى خسارة اقتصادية

غزة/ رامي رمانة:

كشف تحليل اقتصادي حديث عن أن الأسر في قطاع غزة أنفقت نحو 3.7 مليارات دولار على الاستهلاك النهائي منذ اندلاع الحرب في أكتوبر/تشرين الأول 2023 وحتى أكتوبر/تشرين الأول 2025، إلا أن القيمة الحقيقية لهذا الإنفاق لا تتجاوز 1.07 مليار دولار بأسعار ما قبل الحرب، ما يعني فقدان نحو 71% من القوة الشرائية وتحول الإنفاق اليومي إلى خسارة اقتصادية عميقة تهدد مسار التعافي في القطاع.

وأظهرت ورقة علمية صادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أعدّها الباحث د. سيف عودة، أن الفارق البالغ قرابة 2.67 مليار دولار بين القيمتين الاسمية والحقيقية لا يعكس زيادة في الاستهلاك، بل يعود إلى التضخم الحاد واحتكار السلع واختلال آليات السوق، واضطرار المواطنين لدفع أسعار مضاعفة للحصول على الحد الأدنى من احتياجاتهم الأساسية، ما أدى إلى استنزاف المدخرات وتقويض القدرة المعيشية للأسر.

ويرى مراقبون اقتصاديون أن كسر الاحتكار التجاري يمثل مدخلًا أساسيًا لمعالجة الأزمة، عبر السماح بإدخال البضائع لجميع التجار دون قيود أو "تنسيقات أمنية"، إلى جانب تبديل النقد التالف وضمان قبول جميع فئات العملة القانونية، وإعادة النظر في النظام النقدي وتعزيز الدفع الإلكتروني للحد من الفوارق السعرية بين النقدي والرقمي.

ووصف الاقتصادي محمد العف الأرقام الواردة في الدراسة بأنها "كارثية بكل ما تحمله الكلمة من معنى"، مؤكدًا أنها تشير إلى انهيار شبه تام للمنظومة الاقتصادية وليس مجرد تضخم اعتيادي، في ظل غياب الدور المؤسسي الرسمي والمجتمعي وتراجع القيم الاجتماعية، بما سمح لفئة محدودة بتحقيق أرباح على حساب معاناة المواطنين.

وأضاف أن اتساع حجم الإنفاق لم يقابله تحسن في إشباع الاحتياجات الأساسية، بل ترافق مع نقص حاد في السلع والخدمات واقتصار الاستهلاك على الحد الأدنى مقارنة بفترة ما قبل الحرب، ما أدى إلى استنزاف كامل للمدخرات، مشددًا على ضرورة احتساب هذا الاستنزاف ضمن الكلفة الاقتصادية الشاملة للحرب وإدراجه في ملفات التعويض وإعادة الإعمار.

من جهته، اعتبر الاقتصادي محمد سكيك أن الدراسة تكشف أحد أخطر الأبعاد غير المرئية للحرب، والمتمثل في تدمير رأس المال الأسري وقدرته على الصمود، موضحًا أن الاقتصاد المحلي تحوّل من استهلاك اضطراري إلى استنزاف قسري أجبر الأسر على إنفاق أضعاف دخولها لتأمين الاحتياجات الأساسية، ما أدى إلى تآكل فعلي في الثروة الأسرية وليس مجرد تراجع مؤقت في مستوى المعيشة.

وأشار إلى أن الفجوة الكبيرة بين الإنفاق الاسمي والحقيقي تعكس تضخمًا مفرطًا ناتجًا عن اختلالات هيكلية، أبرزها ضعف سلاسل التوريد، وانتشار احتكار ما يُعرف بـ"تجار الحرب"، وغياب أدوات الضبط والرقابة، إلى جانب القيود المفروضة على حركة السلع والتجار، وهو ما كرّس اقتصاد ندرة مرتفع التكاليف بدل اقتصاد كفء قائم على الإنتاج والتوزيع.

وحذر سكيك من أن استنزاف المدخرات الأسرية ستكون له آثار طويلة الأمد على التعافي الاقتصادي والاجتماعي، إذ يضعف قدرة الأسر على الاستثمار في التعليم والصحة والمشروعات الصغيرة، ما يهدد بإطالة أمد الهشاشة الاقتصادية في غزة.

ودعا إلى تبنّي مقاربة شاملة للتعويض وإعادة الإعمار لا تقتصر على البنية التحتية، بل تشمل استعادة القدرة الشرائية للأسر وتعويض خسائرها الفعلية، إلى جانب إصلاح منظومة الأسواق وتعزيز الحماية الاقتصادية والاجتماعية، والانتقال من سياسات الإغاثة الطارئة إلى التعافي الاقتصادي المستدام عبر دعم الإنتاج المحلي وضمان تدفق السلع بعدالة ومنع تكرار صدمات الاستنزاف مستقبلًا.

طالب الحكومة برام الله بتخفيض تكلفة الحج عبر تقليص سفريات الوزراء

أبو مذكور لـ"فلسطين": الغزيون محرومون من عمرة رمضان للعام الثالث ونطالب بتعهدات بسفر الحجاج

غزة/ نبيل سنونو:

قال رئيس جمعية أصحاب شركات الحج والعمرة بغزة عوض أبو مذكور، إن أهالي قطاع غزة محرومون من أداء العمرة في شهر رمضان للعام الثالث تواليا، مطالبا بتعهدات بسفر الحجاج، في حين طالب الحكومة برام الله بتخفيض تكلفة الحج عبر تقليص سفريات وزرائها.

وأضاف أبو مذكور لصحيفة "فلسطين" أمس: نحن الآن في شهر شعبان، وبفعل القيود الإسرائيلية على عمل معبر رفح البري، لا متسع من الوقت ليسافر مواطنون من غزة لأداء العمرة في شهر رمضان الذي يحل بعد أقل من أسبوعين.

وأشار أبو مذكور إلى تعمد الاحتلال "إذلال" المواطنين المسافرين عبر معبر رفح، وإخضاعهم لتحقيقات.

ووصف القيود على سفر المرضى من غزة بأنها "مخزية"، قائلا: المرضى هم أولى من الحجاج، ويسمح بمغادرة 12 أو 10 أو أقل من ذلك منهم، لذلك غير متوقع السماح بسفر المعتمرين والحجاج.

وطالب الجهات الرسمية في رام الله بالحصول على "تعهدات إسرائيلية" وموافقات مصرية لسفر حجاج غزة قبل الشروع في عملية التسجيل للحج، مشيرا إلى تسديد كل حاج غزي 2000 دينار أردني العام الماضي لحساب وزارة الأوقاف برام الله دون أن يتمكنوا من السفر.

واقتصر السفر لأداء الحج بما في ذلك المكرمة السعودية والعمرة في خضم حرب الإبادة الجماعية على الغزيين الذين يتواجدون في جمهورية مصر العربية.

في السياق، كشف أبو مذكور تفاصيل الأزمة بشأن الحج والعمرة مع مجلس الوزراء برام الله.

وأوضح أن مجلس الوزراء برام الله برئاسة محمد مصطفى أعد نظاما لتنظيم الحج والعمرة لتخفيض تكلفة الحج، عبر تحديد واعظ وإداري من الشركات لكل 100 حاج، وأن يدفع الواعظ والإداري تكلفة سفرهما.

ووصف أبو مذكور ذلك بأنه "مجحف بحق المواطنين والحجاج قبل الشركات" التي ستتكبد "الخسائر"، مشيرا إلى أن جمعيته ونقابة أصحاب شركات الحج والعمرة بالضفة يرفضان ذلك بشكل قاطع.

ولوح أبو مذكور بمقاطعة موسم الحج لهذا العام إلا إذا تغير ذلك النظام، موضحا أنه يتعين على الحكومة برام الله إذا أرادت تخفيض تكلفة الحج أن تمنع العلاج بالخارج للوزارء والمسؤولين وأن تقلص سفرياتهم للخارج، وليس على حساب ملف الحج.

والأربعاء، قالت جمعية أصحاب شركات الحج والعمرة، في بيان إنها فوجئت بإعلان وزارة الأوقاف والشؤون الدينية عن انطلاق موسم الحج لهذا العام 1447هـ عبر منصات التواصل الاجتماعي.

ورفضت الجمعية، نظام تنظيم شؤون الحج والعمرة الذي أعده مجلس الوزراء برام الله بصيغته الحالية، دون إشراك جمعية أصحاب شركات الحج والعمرة في قطاع غزة ونقابة أصحاب شركات الحج والعمرة في الضفة.

وبررت الرفض بأن النظام بشكله الراهن يفتقر للعدالة، ويمس بجودة الخدمات المقدمة لضيوف الرحمن حجاج بيت الله الحرام، ويمس بحقوق الشركات التي تُشكل الركيزة الأساسية لإنجاح الموسم.

من الاغتيال إلى الفوضى... كيف يوظّف الاحتلال عصاباته في غزة؟

غزة/ نور الدين صالح:

مع استمرار الحرب على قطاع غزة، تتكشف سياسات الاحتلال الإسرائيلي القائمة على توظيف عصابات عميلة للقيام بأدوار أمنية وقذرة بعيدًا عن المواجهة المباشرة، في غزة إذ يعتمد على ربط ضعاف النفوس بوكر العمالة، معتبراً إياهم خارجين عن الصف الوطني والنسيج الاجتماعي ويعيشون في "المنطقة الرمادية" تحت الاحتلال ما يجعل عملية تجنيدهم سهلة ولا تتطلب جهداً كبيراً.

ويوضح حبيب لصحيفة "فلسطين"، أن آليات التوظيف لم تتغير منذ بداية استخدام الاحتلال للعملاء، مستشهداً بما كشفه رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو قبل أيام بشأن اغتيال الشهيد مازن فقها بواسطة عميل.

ويشير إلى أن الأدوات هي ذاتها وإن تغيّرت الأسماء وأن العنصر البشري يبقى الأهم بالنسبة للاحتلال في جمع المعلومات وتنفيذ عملياته.

ومن الواضح أن الاحتلال لا ينظر لهذه العصابات بوصفها أدوات مؤقتة فحسب، بل كوسائل متعددة الوظائف تُستخدم في جمع المعلومات، وبث الخوف، وتنفيذ الاغتيالات، وخلق حالة من عدم الاستقرار.

كما تسعى (إسرائيل)، من خلال هذا الأسلوب، إلى ترويج رواية مضللة أمام المجتمع الدولي، تُحمّل الفلسطينيين مسؤولية الفوضى والانفلات الأمني، بينما تتوارى هي خلف وكلاء محليين يؤدون المهام نيابة عنها.

يرى المختص في الأمن القومي والاستراتيجي إبراهيم حبيب، أن عملية توظيف العصابات العميلة لا تتطلب من الاحتلال الدخول المباشر إلى مدن قطاع

ويؤكد أن العصابات والعملاء لا يشكلون في السياسات الأمنية الإسرائيلية سوى أدوات مؤقتة، يستخدمها الاحتلال لتنفيذ مهامه، ثم يتخلى عنها فور انتهاء دورها.

بدوره، يؤكد المختص في الشأن الإسرائيلي عادل ياسين، أن اعتماد الاحتلال على العصابات يندرج ضمن ما يمكن تسميته بمبدأ "مهام الأخيار يقوم بها الأغيار"، أي تكليف الساقطين أخلاقيًا والمرتزقة بتنفيذ أعمال قذرة نيابة عن المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية.

هذا المفهوم، القائم على علاقة "السيد والعبد"، يعكس – بحسب ياسين – انحطاطًا أخلاقيًا وسياسيًا عميقًا، ويفضح زيف الادعاءات الإسرائيلية حول كونها

محاولة لتقليل خسائره البشرية وخلق أدوات فوضى داخلية تخدم أهدافه الإستراتيجية. هذا الأسلوب، الذي ليس جديدًا في العقيدة الأمنية الإسرائيلية، عاد إلى الواجهة بقوة بعد الحرب، مع محاولات واضحة لإعادة تشكيل المشهد الأمني

دولة ديمقراطية أو أن جيشها الأكثر أخلاقية في العالم.

ويوضح ياسين لـ"فلسطين"، أن أي دولة تحترم نفسها وتدّعي الانتماء إلى القيم الديمقراطية والليبرالية، يفترض بها أن تحارب العصابات الإجرامية وتكافح الجريمة المنظمة، لا أن تعتمد على تجار مخدرات ولصوص ومطلوبين للعدالة لتنفيذ مهام أمنية بالغة الخطورة. لجوء الاحتلال إلى هذه الفئات، بدلًا من تحمّل مسؤولياته المباشرة كقوة احتلال، يشكل تناقضًا صارخًا مع خطابه السياسي والإعلامي الموجّه للعالم.

أما عن أساليب توظيف هذه العصابات، فيبين ياسين أن الاحتلال يعمل على تشغيلها عبر تزويدها بإمكانات لوجستية متعددة، تشمل الأسلحة، والمعلومات الأمنية، وأحيانًا توفير أماكن يُعتقد أنها أكثر "أمانًا نسبيًا" وبعيدة عن مناطق الكثافة السكانية الفلسطينية.

بهذه الطريقة، تتحول العصابات إلى مجرد أدوات رخيصة يتم تحريكها والتحكم بها عن بُعد من ضباط جهاز "الشاباك"، دون أي اعتبار لمصير أفرادها.

ويشير إلى أن هذه المجموعات يتم شحنها بوسائل متعددة، سواء عبر الإغراءات المالية أو الوعود بالحماية أو إسقاط الملاحقات، إلا أن الحقيقة الثابتة – وفق ياسين – هي أن (إسرائيل) تستخدمهم كـ"كبش فداء". فهؤلاء يُضحّى بهم للحفاظ على حياة الجنود الإسرائيليين، وما إن تنتهي مهمتهم حتى يتم التخلي عنهم، كما جرى مع عشرات العملاء سابقًا.

وفيما يتعلق بآليات التجنيد، يلفت ياسين إلى أن الاحتلال يركز على البحث عن نقاط الضعف لدى الأفراد المستهدفين، وهو ما يفسر أن غالبية عناصر هذه العصابات هم أشخاص متورطون في قضايا جنائية أو مطلوبون للعدالة، ما يجعلهم فريسة سهلة للابتزاز والاستغلال.

ويرى ياسين أن موقع العصابات في السياسات الأمنية الإسرائيلية ليس طارئًا، بل هو جزء من نهج تاريخي ممتد منذ ما قبل قيام دولة الاحتلال، حين جرى استخدامها في إطار الحرب النفسية ضد الفلسطينيين، بهدف إدخالهم

والاجتماعي في القطاع. وتشهد المرحلة الحالية تصعيداً لافتاً في هذا النهج، سواء من حيث طبيعة الأدوار الموكلة لهذه العصابات أو من حيث الأهداف السياسية والأمنية الكامنة خلفها.

في متاهات داخلية وإبعادهم عن قضاياهم الوطنية.

إلا أن الخطير اليوم، بعد الحرب على غزة، هو سعي الاحتلال لتطوير هذه الفكرة نحو تشكيل مجموعات أكبر، بدعم إسرائيلي علني أو شبه علني، لتكون بمثابة بديل عن أي سلطة قائمة في القطاع.

ويحذر من أن هذه المحاولات لا تستهدف فقط ضرب النسيج الاجتماعي أو خلق فوضى أمنية، بل تتعدى ذلك إلى السعي للحصول على "شرعية محلية" مؤقتة تخدم رؤية حكومة اليمين المتطرف، تمهيدًا لاستخدام هذه الأدوات لاحقًا في تنفيذ مشاريع أخطر، على رأسها مخططات التهجير القسري لسكان قطاع غزة.

ضربة مزدوجة.. تحقيق "الجزيرة" يكشف أساليب "الشاباك" وهشاشة "المليشيات"

غزة/ عبد الله التركماني:

يشكل التحقيق الذي بثه برنامج "ما خفي أعظم" على قناة الجزيرة بشأن كشف عمليات اغتيال داخل قطاع غزة بالتعاون المباشر بين مليشيات مسلحة وجهاز مخابرات الاحتلال، ضربة مزدوجة، إذ يعرّي أساليب عمل الشاباك الإسرائيلي، ويكشف في الوقت ذاته هشاشة هذه المليشيات في تنفيذ هذا النوع من العمليات.

ويضع انكشاف العلاقة المباشرة بين الاحتلال والمليشيات العميلة، الطرفين أمام تداعيات عميقة، تبدأ بإعادة تقييم (إسرائيل) لشبكاتها السرية، ولا تنتهي عند تضييق الخناق على هذه المجموعات التي فقدت عنصر السرية والقدرة على العمل بحرية داخل القطاع.

وكشف التحقيق عن تعاون مباشر بين ميليشيات مسلحة في قطاع غزة وجهاز مخابرات الاحتلال، في تنفيذ عمليات اغتيال استهدفت ضباطا في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، تحت غطاء وحماية من جيش الاحتلال.

واعتمد التحقيق على اعترافات مصورة لأحد العملاء الذين أُلقي القبض عليهم بعد مشاركته في اغتيال المقدم أحمد عبد الباري زمزم "أبو المجد"، نائب مدير جهاز الأمن الداخلي في محافظة الوسطى، بتاريخ 14 ديسمبر كانون الأول. وأظهرت الاعترافات أن العميل تلقى أوامره بشكل مباشر من ضابط مخابرات إسرائيلي، وقام بتثبيت كاميرا خفية على ملابسه لبث تفاصيل العملية لحظة بلحظة. وبحسب التحقيق، خضع منفذا الاغتيال لتدريبات عسكرية في مواقع تابعة لجيش الاحتلال خلف الخط الأصفر، شملت استخدام مسدسات مزودة بكواتم صوت، والتحرك بدراجات كهربائية، بإشراف مباشر من ضباط إسرائيليين، وبمساندة طائرات مسيرة كانت تؤمن مسار العملية وتوفر التوجيه الميداني.

وكشفت المعلومات أن المقدم زمزم كان مسؤولا عن ملف ملاحقة الميليشيات المتعاونة مع الاحتلال خلال الحرب، ونجح في اختراق بعض هذه التشكيلات، ما جعله هدفا مباشرا لجهاز المخابرات الإسرائيلي. كما أظهرت التحقيقات أن إحدى الميليشيات المتورطة تضم عشرات المسلحين، وتنشط في رصد أنفاق المقاومة، واغتيال شخصيات مطلوبة، والسطو على شاحنات المساعدات، واستدراج وتسليم مطلوبين، تحت حماية قوات الاحتلال.

وأفاد مصدر أمني في غزة أن أحد المتورطين الثلاثة في عملية الاغتيال اعترف بأن ضابطا إسرائيليا زودهم بالأسلحة، والمعدات، ووسائل الاتصال، وإحداثيات تحرك الهدف، مؤكدا أن العملية جاءت ضمن تنسيق مباشر مع الاحتلال، في إطار ما وصفه التحقيق بمحاولات إسرائيلية لتفكيك الجبهة الداخلية عبر أدوات محلية متعاونة.

ضربة قاسية

ويقول المحلل السياسي والخبير في الشأن الإسرائيلي وديع أبو نصار، لصحيفة "فلسطين": "إن تحقيق الجزيرة لا يكتفي بكشف جريمة اغتيال، بل يعرّي بنية عمل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وعلى رأسها الشاباك، ويقدّم دليلا موثقا بالصوت والصورة على إدارة عمليات اغتيال داخل قطاع غزة عبر أدوات محلية، وهو ما يشكّل ضربة قاسية للصورة التي تحاول (إسرائيل) تسويقها عن تفوقها الاستخباري وقدرتها على العمل "النظيف" دون انكشاف."

وأوضح أبو نصار أن الخطورة في هذا التحقيق أنه يكشف مستوى الانخراط المباشر للشاباك، من التخطيط والتدريب إلى التنفيذ والمتابعة اللحظية عبر الكاميرات والطائرات المسّيرة "نحن لا نتحدث عن تجنيد عشوائي، بل عن إدارة عمليات ميدانية كاملة، وهذا يشير إلى أن الاحتلال الإسرائيلي، يسلك سلوكا ممنهجا في إضعاف المجتمع الفلسطيني من الداخل، وهو أمر يتطلب يقظة كبيرة داخل هذا المجتمع".

وحول التأثير الأمني للتحقيق، قال: "ما جرى يمثّل إحراجا استخباريا كبيرا لدولة الاحتلال، لأن انكشاف أدواتها وأساليبها يفرض عليها إعادة تقييم شبكاتها داخل غزة. الشاباك يعتمد بشكل أساسي على العمل السري وعدم ترك آثار، وعندما تُعرض الاعترافات والمواد المصورة بهذا الوضوح، فهذا يعني أن جزءا مهما من بنيته العملياتية بات مكشوفا".

وأشار إلى أن التحقيق يضرب أحد أخطر رهانات (إسرائيل)، موضحا: "(إسرائيل) تراهن منذ سنوات على استخدام مليشيات محلية لضرب الجبهة الداخلية الفلسطينية، وإحداث فوضى أمنية بعيدا عن المواجهة المباشرة. هذا التحقيق يقوّض هذه الاستراتيجية، لأنه ينزع عنها الغطاء، ويحوّلها من "أدوات سرية" إلى عبء أمني وسياسي".

وفي ما يتعلق بتداعيات التحقيق على المليشيات المسلحة المتعاونة مع الاحتلال، يؤكد أبو نصار أنه "بعد هذا التحقيق، ستجد هذه المليشيات نفسها في وضع شديد الخطورة. انكشاف علاقتها المباشرة بالشاباك، وفضح أساليب التدريب والتسليح والتواصل، يعني أن قدرتها على العمل ستتراجع، وأن الثقة بها داخل البيئة التي تتحرك فيها ستنهار. هذه المجموعات تعيش على السرية، وعندما تُسحب منها، تتحول إلى أهداف مكشوفة".

وأضاف: "الأخطر أن التحقيق يكشف أن (إسرائيل) تتعامل مع هذه المليشيات كأدوات قابلة للاستهلاك. أحد المنفذين اعتُقل فور انقطاع الاتصال، بينما تمكن الآخر من الفرار إلى مناطق سيطرة الاحتلال، وهذا يعكس نمطا معروفا في عمل الشاباك: حماية الضابط، لا الأداة".

مخاطر مجتمعية

بدوره، اعتبر أستاذ الإعلام في جامعة أبو ديس أحمد رفيق عوض، أن تحقيق الجزيرة "لا يفتح فقط ملفا أمنيا، بل يكشف خطرا مجتمعيا مركبا يتمثل في المليشيات العميلة التي تعمل مع الاحتلال، وهي أخطر من كونها أدوات تنفيذ، لأنها تستهدف تفكيك النسيج الاجتماعي الفلسطيني من الداخل، وزرع الشك والخوف وانعدام الثقة داخل المجتمع".

وأضاف عوض لـ"فلسطين": "هذه المليشيات لا تُشكّل تهديدا أمنيا فحسب، بل تمثل مشروعا تخريبيا طويل الأمد. الاحتلال يدرك أن كلفة المواجهة العسكرية المباشرة عالية، لذلك يلجأ إلى استثمار الفوضى الداخلية، وتغذية مجموعات خارجة عن القيم الوطنية والأخلاقية، لتحويل المجتمع إلى ساحة صراع داخلي".

وأشار إلى أن ما كشفه التحقيق يضع هذه المليشيات أمام مصير محتوم، قائلا: "بعد هذا الانكشاف العلني، تصبح المليشيات العميلة عبئا على مشغّلها الإسرائيلي. هذه المجموعات تعيش على الظل والالتباس، وعندما تُعرّى بالصوت والصورة، تفقد قدرتها على الحركة والتأثير، وتتحول من أداة وظيفية إلى خطر مكشوف حتى على الاحتلال نفسه".

وتابع: "التجارب التاريخية تؤكد أن الاحتلال يتخلى عن أدواته المحلية فور انكشافها أو انتهاء دورها. هذه المليشيات مصيرها العزلة، والملاحقة، والتفكك، لأنها بلا حاضنة اجتماعية، ولا شرعية وطنية، ولا غطاء أخلاقي".

وفي حديثه عن خطورة هذه المجموعات على المجتمع الفلسطيني، قال عوض: "الخطر الحقيقي لهذه المليشيات يكمن في أنها تضرب القيم الجامعة للمجتمع الفلسطيني: التضامن، الثقة، والالتفاف حول قضية التحرر. هي تنشر منطق العنف المجاني، والارتزاق، وتستبيح الدم والكرامة تحت حماية الاحتلال، ما يخلق جروحا عميقة في الوعي الجمعي".

وأكد أن المجتمع الفلسطيني يمتلك أدوات المواجهة، "النبذ المجتمعي هو السلاح الأقوى في مواجهة هذه الظواهر. حين يرفض المجتمع هذه المليشيات أخلاقيا واجتماعيا، ويمنع تطبيع وجودها، فإنه يسحب منها قدرتها على التجنيد والتمدد. لا يمكن لمليشيا عميلة أن تعيش في بيئة تعتبرها منبوذة وخارجة عن الصف الوطني".

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN

الأحد 20 شعبان 1447هـ 8 فبراير/ شباط
Sunday 8 February 2026

FELESTEENONLINE

WWW.FELESTEEN.PS

اغتيال أبو المجد زمزم ومصير المليشيات في غزة

نعيم مشتهى

كشف تحقيق خاص للجزيرة مساء الجمعة عن تفاصيل اغتيال أحد قادة الأجهزة الأمنية في قطاع غزة، والمعني بملف المليشيات المؤسسة بواسطة الاحتلال "الإسرائيلي" لضرب الجبهة الداخلية وتحقيق اختراق واضح ضد المقاومة الفلسطينية، إذ قامت مجموعة المدعو شوقي أبو نصيرة الذي كان يشغل ضابطًا في أحد الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة قبل سيطرة حماس على قطاع غزة.

لقد نشطت المجموعة خلال الفترة الأخيرة للحرب، في حين لاقت محاربةً شرسةً من أمن المقاومة الفلسطينية الذي يصنف تلك العصابات بمجموعات المستعربين التابعين للاحتلال، وتأتي تفاصيل عملية اغتيال المسؤول الأمني في غزة والمعروف باسم (أبو المجد زمزم) منذ بداية تجنيد المنفذين مرورًا بتدريبهم على يد ضباط "إسرائيليين" لاستخدام مسدس جلوك وقيادة دراجة كهربائية درج استخدامها بين أبناء القطاع خلال الحرب لانقطاع المحروقات تقريبًا ما أثر في سير المركبات العمومية والخصوصية.

وقد نفذ المتخابران مع الاحتلال عمليتهما بتغطية كثيفة من طيران الاستطلاع "الإسرائيلي" بعد أن تم تسليحهما وتغطيةً عمليتهما بكاميرا مزروعة في لباس أحدهما بحيث تستطيع التقاط كل ما يجري أمامها بإرسال مباشر لضابط المخابرات المتابع للعملية دون لفت الانتباه من المارة حول الكاميرا التي اقتصرت على عدسة التصوير وجهاز الإرسال فحسب، غير أن عملية التنفيذ عنيت بقتل الشخصية المستهدفة والسيطرة على سلاحه وهاتفه الشخصي، كما انسحب المنفذان المتخابران من مسرح العملية وسط ارتباك شديد لانقطاع الاتصال بضابط المخابرات فور تأكده من صحة التنفيذ، فيً حين استطاع أحد المنفذين الهرب إضافة لعدم تمكن أحدهما من الهرب وسيطرة المارة من النازحين عليه وتسليمه للجهات المعنية.

ومن الجدير ذكره، أن الناظر لتفاصيل العملية منذ تحديد الهدف وصولًا للقضاء عليه، يرى أن *المليشيات غير قادرة على تدبير أمرها دون إشراف "إسرائيلي" كامل، كما أنها لا تستطيع البقاء في أماكن لا تسيطر عليها القوات "الإسرائيلية"*، لذلك نرى أنها تستوطن في مناطق ما يعرف بالخط الأصفر وهي الأماكن التي يسيطر عليها الاحتلال خلال المرحلة الأولى وفق اتفاق وقف إطلاق النار، ومن ذلك يمكننا التنبؤ بمصير تلك المليشيات التي يتوارد في الأوساط "الإسرائيلية" مصيرها مع وجود خلاف على ذلك في غالب الأحيان بين الشاباك و "الجيش"، وعليه فإن مصيرهم في أفضل الحالات سيكون مصير المتعاونين مع الاحتلال من بعض العائلات الفلسطينية الغزية التي كانت تقطن فيما يعرف بمنطقة (الدهنية) قبل الانسحاب "الإسرائيلي" من غزة عام 2005، حيث سمح لهم الاحتلال بالبقاء داخل حدود "اسرائيل" مع إنكار أي حق لهم، وإجبار أبنائهم على الخدمة في "الجيش الإسرائيلي"، واستخدامهم في بعض الوحدات التابعة له كوحدة قصاصي الأثر وغيرها التي تتلقى خسائر كبيرة باستمرار نظرًا لوجودها في مقدمة القوات المقتحمة لأي مكان تقتحمه، في حين يعاني أهلهم العرب الذين خدموا الاحتلال كأبنائهم في وقت من الأوقات ضنك العيش، وكما ذكر منذ تأسيس "إسرائيل" أن طريقة تعاملها مع خائن شعبه واحدة، فمن جيش لحد في لبنان، مرورًا بساكني مطار الدهنية والعميل الذي سهل اغتيال يحيى عياش الذي يعيش في المناطق التي لا يرقى للحيوانات العيش فيها وصولًا للمليشيات الحالية، *الفعل واحد حيث خيانة الشعب وموالاة العدو والمصير واحد حيث المتاجرة فيهم والتخلي عنهم فور انتهاء مصلحة "إسرائيل" منهم*.

شرط السلامة في زمن الرياح: الثبات في النية والموقف

حمزة قورقماز

في حياة الإنسان أخطار كثيرة تتبدّل أشكالها مع الزمن، لكن أخطرها جميعًا أن يفقد مركز ثقله الداخلي. أن يعيش بلا نية مستقرة ولا موقف واضح، فيتحول إلى كائن يتشكل بحسب الضغط لا بحسب القناعة، وبحسب الريح لا بحسب البوصلة. في مثل هذه الحالة لا يعود الإنسان فاعلًا في حياته، بل مادة قابلة للتشكيل، تحرّكها الظروف، وتستعملها المصالح، وتستنزفها اللحظة. وفي زمن يُعاد فيه تعريف القيم، ويُسوّق فيه التلوّن على أنه ذكاء اجتماعي، يصبح الثبات فعل مقاومة هادئة، لا تشددًا ولا تعصبًا.

النية هي العمود الفقري للحياة الداخلية. ليست فكرة طارئة ولا رغبة مؤقتة، بل هي المعنى الذي تنتظم حوله الأفعال، حتى تلك التي لا يراها أحد. الاستقرار في النية يعني أن يكون للإنسان سبب عميق يتحرك لأجله، ومرجعية يعود إليها حين تختلط عليه الطرق. قد تتغير الظروف، وقد تضيق السبل، وقد تتبدل النتائج، لكن النية المستقرة تمنع الإنسان من أن ينقلب على نفسه. وحين تضطرب النية، يصبح العمل مشروطًا بالتصفيق، ويغدو العطاء مرهونًا بالمكافأة، وتتحول المبادئ إلى شعارات تُرفع أو تُخفَض بحسب الحاجة.

وإذا كانت النية هي العالم الباطن، فإن الموقف هو ظهوره في الواقع. الموقف هو اللحظة التي يُختبر فيها صدق الإنسان مع نفسه قبل أن يُختبر أمام الآخرين. ليس كل من امتلك نية حسنة قادرًا على اتخاذ موقف سليم، لأن الموقف يتطلب شجاعة، وقدرة على تحمّل التبعات، واستعدادًا لدفع ثمنٍ لا يُعرف مداه. لذلك كثيرون يُحسنون النوايا، لكنهم يتعثرون عند أول مفترق حقيقي. الثبات في الموقف لا يعني العناد ولا الاصطدام الدائم، بل يعني الوضوح الأخلاقي، والقدرة على قول ما يجب قوله، أو الامتناع عما لا يجوز فعله، ولو كان الصمت أقل كلفة ظاهرية.

المتقلّب في مواقفه قد يبدو مرنًا، لكنه في داخله يعيش حالة تآكل مستمر. مع كل تنازل غير محسوب، ومع كل موقف يُبدَّل دون قناعة، يتناقص احترامه لذاته، ولو لم يشعر بذلك فورًا. التبرير يصبح عادته اليومية، والشكوى لغته المفضلة، لأنه مضطر دائمًا إلى تفسير نفسه للآخرين، بل لنفسه أولًا. أما الإنسان الثابت، فقد يُساء فهمه، وقد يُتهم بالقسوة أو التصلب، لكنه يملك شيئًا نادرًا: راحة الضمير، واستقامة العلاقة مع الذات. ومن أكثر ما يُربك هذا الباب الخلط بين الثبات والجمود. الثبات فعل وعي، والجمود فعل خوف. الثابت يملك مرونة داخلية تجعله قادرًا على التكيف دون أن يتنازل عن جوهره. يغيّر الوسيلة إذا لزم الأمر، ويؤجل الخطوة إن اقتضت الحكمة، ويُعيد النظر في الأسلوب، لكنه لا يساوم على المعنى. أما الجامد فيختبئ خلف شعارات صلبة، ويخشى أي مراجعة، لأنه يظن أن السؤال بداية الانهيار. لذلك فالثبات الحقيقي ليس انغلاقًا، بل حضورًا واعيًا في الواقع دون ذوبان فيه.

المرونة، حين تكون في موضعها الصحيح، دليل نضج لا ضعف. الحياة بطبيعتها متحركة، والإنسان الذي لا يملك قدرة على التكيف محكوم بالانكسار. لكن المشكلة تبدأ حين تتحول المرونة إلى مبدأ شامل يبتلع كل شيء، فلا يبقى ثابت واحد. عندها تصبح القيم قابلة للتأويل حسب المصلحة، ويغدو الحق مسألة نسبية، وتتحول الكرامة إلى تفصيل يمكن تأجيله. المرونة السليمة تخدم الثوابت، لا تذيبها، وتحمي المقاصد، لا تفرغها من مضمونها.

كثير من الناس يسقطون في فخ التقلّب لأنهم يعيشون تحت ضغط الخوف. الخوف من فقدان الموقع، أو من خسارة الرزق، أو من نظرة المجتمع، أو من سلطة غاشمة. وأحيانًا يكون السبب تعبًا متراكمًا لا يجد صاحبه من يسانده فيه، فيبدأ بالتنازل خطوة بعد خطوة حتى يفقد القدرة على التوقف. غير أن التنازل لا يطفئ الخوف، بل يؤجله، ولا يحمي صاحبه، بل يجعله أكثر هشاشة. فالعالم لا يحترم من لا يحترم حدوده الداخلية.

الثبات، على عكس ما يُشاع، لا يصنع القلق بل يخففه. الإنسان الذي يعرف ما يريد، وما لا يريده، يعيش قدرًا من السلام الداخلي حتى في أشد الأوقات اضطرابًا. قد يخسر فرصًا، وقد يتأخر، وقد يدفع أثمانًا مؤلمة، لكنه لا يعيش ممزقًا من الداخل. أما المتلوّن، فيبدو ناجحًا في لحظات، لكنه يحمل في داخله توترًا دائمًا، لأنه يعرف أن موقعه غير آمن، وأنه قائم على أرض رخوة.

وفي أزمنة الفتن، يصبح الاستقرار في النية والموقف أثقل وأصعب، لكنه أكثر ضرورة. حين تختلط المفاهيم، ويُبرَّر الباطل بلغة ناعمة، ويُهاجَم الثابت لأنه يذكّر الآخرين بتناقضاتهم، يكون الثبات ضربًا من الشهادة الصامتة. لا يُطلب من الإنسان أن ينتصر في كل معركة، ولا أن يواجه الجميع، لكن يُطلب منه ألا يتحول إلى شاهد زور، وألا يساهم في تزوير المعنى، وألا يُقايض سكوته على حساب الحقيقة. أحيانًا يكون أعظم أشكال الثبات هو الرفض الهادئ، أو الانسحاب النظيف، أو الصمت الذي لا يبارك الخطأ. فليس كل صمت ضعفًا، كما أن ليس كل كلام شجاعة. الثبات حكمة قبل أن يكون موقفًا، وبصيرة قبل أن يكون صدامًا.

في المحصلة، الإنسان بلا نية مستقرة يشبه سفينة بلا مرساة، تتحرك كثيرًا لكنها لا تصل. وبلا موقف واضح يشبه شجرة بلا جذور، قد تبدو خضراء لكنها تسقط مع أول ريح. نعم، المرونة ضرورة، لكن الثوابت هي التي تمنح المرونة معناها وحدودها. ومن عرف نفسه، وحدد ما يريد، وميّز ما لا يساوم عليه، استطاع أن يسير في الحياة بثبات، وإن اضطرب الطريق، وبسلام، وإن اشتدت العواصف. فالثبات في النية والموقف ليس تصلبًا ولا تشددًا، بل هو علامة نضج، ودليل حياة داخلية سليمة، وأحد شروط النجاة في زمن الرياح المتعاكسة.

كيف يرى الإسرائيليون نهاية دولتهم؟

محمود سلطان
الجزيرة نت

ليس بوسع أي مراقب مدقق، إلا أن تستوقفه هواجس الإسرائيليين، على المستويين؛ الشعبي والنخبوي، بشأن ما إذا كانت الدولة اليهودية، قد نقلت فعليا إلى غرفة الإنعاش وعلى جهاز تنفس اصطناعي، يفتقد إلى شهادة ضمان يحصنها من الاختفاء المتوقع، من خارطة الشرق الأوسط.

سؤال "اختفاء" إسرائيل، فرض احتمالات أخرى، قفزت إلى الأسئلة الافتراضية والمحتملة والأسوأ: ماذا سيحدث حال اختفت إسرائيل من العالم؟!

في العام الماضي 2025 كتب يوجين بروسيلوفسكي في "تايمز أوف إسرائيل" متسائلا: "ماذا لو اختفى اليهود: تجربة فكرية حول إسرائيل والعالم؟".

وفي عام 2009 صدر الفيلم الروسي ليخ ليخا (Lekh Lekha)، من إخراج م. كوفينسكي، يتخيل الفيلم، الذي أنتج قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول بسنوات طويلة، عالما يصارع الغياب المفاجئ لليهود، ولا يجد حلا، بل حالة من التيه وعدم الاستقرار. ويزعم الفيلم في النهاية أن الوجود اليهودي ليس بوسع العالم الاستغناء عنه.

ولأن ذكر اليهود يستدعي بالتبعية "دولة إسرائيل"، أو هكذا استقر التطابق بينهما في المخيال العام، فإنه يستدعي بالضرورة كذلك سؤال: هل من المتخيل أن تختفي يوما دولة إسرائيل؟!

لفت تقرير لجامعة هارفارد، إلى الرعب الديمغرافي الذي يقض مضاجع صناع السياسات المستقبلية للدولة اليهودية، والذي حملها على إخفاء ما يقرب من 200 ألف طفل فلسطيني في غزة.

قيمة التقرير أن كاتبه هو الأستاذ الإسرائيلي يعقوب غارب، الذي استخدم التحليل القائم على البيانات ورسم الخرائط المكانية لإظهار كيف أدى حصار الجيش الإسرائيلي لغزة والهجمات العشوائية على المدنيين في القطاع إلى انخفاض خطير في عدد سكانها.

في نهاية نوفمبر/تشرين الثاني عام 2007. وفي مقابلة مع صحيفة هآرتس. حذر رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت، من شبح تفكك دولة إسرائيل ما لم يتم التوصل إلى حل الدولتين مع الفلسطينيين. قائلا: "إذا جاء اليوم الذي ينهار فيه حل الدولتين، وواجهنا صراعا على غرار ما حدث في جنوب أفريقيا من أجل المساواة في حقوق التصويت (مع الفلسطينيين)... فعندئذ، بمجرد حدوث ذلك، ستنتهي دولة إسرائيل".

وإسرائيل حساسة تجاه أي مقارنة بجنوب إفريقيا إبان نظام الفصل العنصري، لكن أولمرت سبق أن أبدى مثل هذه الآراء. فعندما كان نائبا لرئيس الوزراء في عهد أرييل شارون، أيد الانسحاب من معظم الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب 1967، وهو ما كان سيترك إسرائيل بأقصى عدد ممكن من الإسرائيليين، وأقل عدد ممكن من الفلسطينيين.

الهواجس بلغت حد التفكير في سيناريوهات مستقبل ما بعد الانهيار والسقوط الذي لم يعد مستبعدا، رغم صعوبة تخيله، وذلك وفقا لحزمة من التحليلات الرصينة، من داخل مجتمع صناع اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي.

فبالرغم من أن زوال إسرائيل أمر لا يتصور، إلا أنه وارد جدا، كما يقول روبن واشنطن، وهو بالمناسبة، رئيس تحرير صحيفة "ذا فورود" اليهودية المستقلة.

بل إن الأخير تأخذه السيناريوهات كل مأخذ، ويتساءل في يناير/كانون الثاني 2024: إذا طُرد اليهود من النهر إلى البحر- وهذا دون التطرق حتى إلى كيفية تنفيذ هذه الفظائع- فكيف سينظر العالم إلينا نحن الباقين؟ هل سيعاد اليهود إلى وضعهم التاريخي كشعب بلا دولة عند عودة الفلسطينيين إلى وطنهم؟ هل سيعودون للشتات كما كان عليه الحال طوال معظم الألفي عام الماضية؟

في كتاب "نهاية إسرائيل"، الذي صدر بعد طوفان الأقصى، نوفمبر/تشرين الثاني 2023 تتبعت مقالات الصحفي الإسرائيلي الشهير برادلي بورستون بصحيفة "هآرتس"، الجذور العميقة لما وصفه بالحرب المروعة بين إسرائيل وحماس، وتستكشف كيف كان بإمكان البلاد أن تختار مسارا مختلفا، والخيارات الممكنة لمستقبلها.

وتفصل المقالات بحسب. تعبير بورستون. "انحدار وسقوط أمة فاشلة، بدأت حتى قبل اندلاع الحرب تتساءل عما إذا كان عيد استقلالها هذا العام سيكون الأخير؟". وقال: "إن إسرائيل حيث يسود المتوهمون والمتعصبون، أرض- كما يحذرنا سفر العدد في الكتاب المقدس- تلتهم سكانها أحياء". ويضيف: إذا سألتني: "كيف حال الأمور هنا؟" فأجيبك: "الأمور هنا تتجاوز الجنون".

في يونيو/حزيران من عام 2016، أشار رئيس التحرير السابق لـ"هآرتس" الإسرائيلية ألوف بن، في "فورين أفّيرز"، تحت عنوان "نهاية إسرائيل"، إلى أن إسرائيل- على الأقل النسخة العلمانية والتقدمية منها التي أسرت خيال العالم- قد ولت. ومع أن تلك النسخة كانت في بعض النواحي ضربا من الخيال، إلا أن تلك الأسطورة كانت على الأقل متجذرة في الواقع.

اليوم. كما يعتقد بن. تغير هذا الواقع، والدولة التي حلت محلها تختلف اختلافا جذريا عن تلك التي تخيلها مؤسسوها قبل نحو سبعين عاما.

وينتهي إلى نتائج مبكرة، بشأن مستقبل الدولة، لافتا إلى أنه منذ انتخابات مارس/آذار 2015 ، تسارعت وتيرة عدد من التوجهات البطيئة بشكل كبير، وإذا استمرت، فقد تجعل البلاد قريبا غير قابلة للتعرف عليها.

ثم عاد ألوف بن ليكتب مجددا في مارس/آذار 2024 أي بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 وفي ذات المنصة الإعلامية "فورين أفّيرز"، تحت عنوان "إسرائيل تدمر نفسها"، لافتا إلى مقارنة بالغة الدلالة بين موشيه ديان ونتنياهو. يقول: "في أحد أيام أبريل/نيسان المشرقة عام 1956، توجه موشيه ديان، رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي، ذو العين الواحدة، جنوبا إلى ناحال عوز، وهي كيبوتس حديثة التأسيس قرب حدود قطاع غزة.

جاء ديان لحضور جنازة روي روتبرغ، البالغ من العمر 21 عاما، والذي قتل في صباح اليوم السابق على يد فلسطينيين أثناء قيامه بدورية في الحقول على ظهر حصان. وقد أثارت هذه الواقعة صدمة وحزنا عميقين في جميع أنحاء البلاد.

قال ديان آنذاك: "دعونا لا نلقي باللوم على القتلة. لقد قضوا ثماني سنوات في مخيمات اللاجئين في غزة، وأمام أعينهم كنا نحول الأراضي والقرى التي سكنوها هم وآباؤهم إلى ممتلكاتنا".

كان ديان يشير إلى النكبة، عندما أجبر غالبية الفلسطينيين العرب على النزوح بعد انتصار إسرائيل في حرب الاستقلال عام 1948.

شاء رئيس تحرير "هآرتس" السابق، أن يعقد مقارنة ضمنية، بين تجربتين: الخمسينيات في عهد "ديان"، وعقلنة الخطاب السياسي والخططي التي حصنت إسرائيل وأجلت الانهيار المبكر، وتجربة اللاعقل الحالية، متوقعا أن "نهاية إسرائيل"، ستكون على يد رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو.

يقول يواف رينون، الأستاذ في الجامعة العبرية بالقدس، لمجلة "أوريان 21" الفرنسية: إن شمشون، البطل الديني القومي لإسرائيل، كان "متعصبا أنانيا" و"يشعر بحاجة إلى الإذلال".

هذه الشخصية الرمزية للصهيونيين المسيانيين. الذين يتعجلون عودة المسيح المخلص. الذين يشاركون في حكم إسرائيل حاليا، اعتقدت أن قوتها تجعلها لا تقهر؛ هذه الأسطورة، التي تردد باستمرار في كتب الدعائيين، في طريقها إلى الزوال.

ويشير المؤرخ الليبرالي يوفال نويل هراري إلى أن "نتنياهو يواصل وعد الإسرائيليين بـ"النصر الكامل"، لكن الحقيقة هي أننا على وشك هزيمة ساحقة". ومن وجهة نظره، أظهر رئيس الوزراء دليلا على "الكبرياء والعمى والانتقام"، تماما مثل شمشون.

كان ثمة إرهاصات مبكرة، تبدي قلقها من مآلات الدولة، وأنها ربما تخطت عتبة الصمود، التي تمسكت بها على مدى سبعة عقود مضت.

والمسألة لم تعد محض جدل على منصات النخبة وأصحاب الياقات البيضاء، والصخب داخل الصالونات الثقافية في القاعات الفندقية، بل أكثر قربا من الحقيقة المحتملة، إذ تؤيدها الأرقام والإحصائيات والدراسات الإمبيريقية؛ أي القائمة على الواقع والبيانات على الأرض.

لقد وصفت منظمة "ميدل إيست مونيتور"، تقرير المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي، الصادر مطلع عام 2025، بشأن الهجرة العكسية لليهود بـ"موجات الصدمة"، وأن عناوين وسائل الإعلام الإسرائيلية وصفت الأرقام بـ"الكئيبة". مشيرة إلى أنه قد تم استبعاد 82 ألف شخص من تعداد السكان، وهو ما شكل نبأ سيئا للأوساط السياسية والأمنية الإسرائيلية، بحسب تعبير المنظمة.

جاء ذلك بالتوازي مع أحدث تقرير للكنيست، صدر في أكتوبر/تشرين الأول 2025، بشأن الهروب الجماعي لليهود من إسرائيل، وصفه إيتمار إيشنر، في أشهر المواقع الإخبارية الإسرائيلية "ynetnews"، بأنه يقدم صورة قاتمة للغاية، إذ دفعت عملية السابع من أكتوبر/تشرين الأول 145 ألفا و900 إسرائيلي إلى الهروب.

وأظهر استطلاع حديث أجرته الجامعة العبرية بمبادرة من المنظمة الصهيونية العالمية أن نسبة مذهلة تبلغ 80% من الإسرائيليين الذين هربوا خارج البلاد يقولون إنهم لا ينوون العودة إلى إسرائيل.

ونقل معدو الاستطلاع عن غوستي يهوشوا برافرمان، رئيس قسم أنشطة الشتات في المنظمة الصهيونية العالمية، لوسائل الإعلام العبرية قوله: معظم الإسرائيليين لا ينوون العودة إلى إسرائيل.

في حين تقول صحيفة "The Cradle". وهي منصة إخبارية جيوسياسية متخصصة في قضايا غرب آسيا والشرق الأوسط. إنه في الأشهر الأولى التي أعقبت عملية 7 أكتوبر/تشرين الأول، غادر ما يقارب نصف مليون إسرائيلي الأراضي المحتلة. كما شهدت البلاد انخفاضا حادا في عدد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل.

في محادثة له مع شبكة برس تي في (presstv) شرح المؤرخ الإسرائيلي الشهير إيلان بابي لماذا يعتقد أن الصهيونية قد دخلت مرحلتها الأخيرة، وكيف يتفكك المجتمع الإسرائيلي داخليا.

ويشدد تقرير لـ"تايمز أوف إسرائيل" نشر في أكتوبر/تشرين الأول 2025 على أن حرب غزة غيرت المجتمع الإسرائيلي بطرق لم تفعلها أي حرب سابقة، مشيرا إلى أنه لطالما تصورت إسرائيل نفسها، على مر تاريخها، كحصن منيع محاط بالأعداء.

أما اليوم، فيتصدع هذا الحصن من الداخل. لم يعد التهديد الأكبر لاستقرار إسرائيل يأتي من إيران أو حماس، بل من الانقسامات التي تعصف بمجتمعها.

فكلمة "حرب أهلية"، التي كانت تعتبر في السابق مبالغة، باتت تستخدم بكثرة بين عامة الناس. وما كان يعد في الماضي أمرا لا يتصور، أصبح اليوم تعبيرا شائعا عن القلق الذي يخيم على الحياة الإسرائيلية.

ونادرا ما تبدأ الحروب الأهلية بالطلقة الأولى؛ إنما تبدأ عندما يتوقف المواطنون عن رؤية بعضهم بعضا كأعضاء في مجتمع سياسي مشترك.

وهذا ما يحدث فعليا الآن في إسرائيل كما يقول يهودا لوكاش، الأستاذ بجامعة جورج ماسون.

عامان من الغياب...
حين لا يتعرّف الأبناء إلى أبيهم عند بوابة العودة

خانيونس/ تامر قشطة:

لم يكن المشهد عادياً في مجمع ناصر الطبي، حين مدّ يوسف موسى أبو طحلة (43 عاماً) ذراعيه ليستقبل أبناءه العائدين من مصر بعد عامين من الفراق. بعضهم تردّد في الاقتراب، والطفل الأصغر إبراهيم، الذي غادر غزة رضيعاً بعمر شهرين، عاد بعمر العامين دون ذاكرة تحفظ ملامح والده. في تلك اللحظة، اختلط الفرح بغصّة فقدٍ مؤقت سرقته الحرب.

يوسف، وهو من سكان رفح، اتخذ قرار إخراج عائلته مع اشتداد القصف واتساع رقعة النزوح بين رفح ومواصي خانيونس.

كان يظن أن الغياب لن يتجاوز أشهراً قليلة، لكن الحرب طالت، وتحولت رحلة النجاة المؤقتة إلى إقامة قسرية مثقلة بتكاليف السكن والعلاج والتعليم، في ظل أسرة مكوّنة من سبعة أفراد واحتياجات تزداد بلا دخل ثابت.

وبالرغم مما تلقته العائلة من دعم إنساني في مصر، فإن يوسف بقي عالقاً داخل غزة يرعى والديه ويكابد النزوح المتكرر، في حين تتآكل قدرته على تلبية أبسط متطلبات أطفاله في الخارج.

ومع كل حديث عن فتح معبر رفح، كان ينتظر "دقيقة بدقيقة"، إلى أن سارع لتسجيل أسمائهم فور الإعلان عن السماح بعودتهم، ليبدأ عدّاً عكسياً للقاءٍ تأخر كثيراً.

لحظة الوصول لم تكن كما تخيّلها. يقول أبو طحلة إن شعوره كان "لا يوصف"، أقرب إلى إحساس أبٍ فقد جزءاً من أبوّته مؤقتاً؛ طفل يهرب من حضنه، وآخر يحدّق بوجهه كغريب. غير أن الغصّة لم تُلغِ الامتنان لنجاة العائلة ولمّ الشمل، ولو داخل خيمة تفتقر لأبسط مقومات الحياة.

زوجته أماني تصف صدمة العودة بصورة أخرى؛ خرجت من غزة وبيتها قائم، وعادت لتجد الخيام مكان الأحياء، والدمار يطغى على المشهد. تقيم الأسرة اليوم في خيمة داخل منزل أحد الأقارب، بلا استقرار حقيقي أو أثاث كافٍ أو غاز للطهي، فيما يعود الخوف ليلاً مع أصوات القصف، كأن عامين في الخارج لم يكونا سوى هدنة قصيرة من الرعب.

قصة عائلة أبو طحلة ليست استثناءً. فمعبر رفح مع مصر يمثّل الشريان شبه الوحيد لسكان غزة نحو العالم الخارجي، ونافذة العلاج والتعليم والنجاة المؤقتة.

وخلال سنوات الحصار والحرب، ارتبط فتحه وإغلاقه بمصير آلاف المرضى والجرحى والعائلات الممزقة بين الداخل والخارج.

وتشير تقديرات أممية إلى أن عشرات الآلاف من الفلسطينيين اضطروا لمغادرة القطاع منذ بدء الحرب، بينما ينتظر كثيرون فرص العبور للعلاج أو لمّ الشمل، في ظل دمار واسع طال البنية السكنية والخدمات الأساسية.

لكن العودة عبر المعبر لا تعني نهاية المعاناة؛ فكثير من العائدين يصطدمون بواقع النزوح والخيام وانعدام مصادر الدخل. وهنا تتجلى مفارقة قاسية: النجاة من الموت خارج غزة تقود إلى مواجهة حياة بلا مقومات داخلها.

ورغم ذلك، يتمسّك يوسف بما يسميه "الحد الأدنى من الطمأنينة" المتمثل في اجتماع أسرته حوله من جديد. لا يطلب أكثر من توقف الحرب وبيت يأوي أطفاله كي لا يكبروا غرباء عنه مرة أخرى. ففي غزة، قد ينجو الجسد من القصف، لكن العلاقات نفسها تُصاب بندوب عميقة... واحتضان طفلٍ لوالده يصبح حلماً مؤجلاً حتى إشعار آخر.

ارتفاع الذهب في غزة...
زفاف مؤجل وادخار في مواجهة الأزمة

غزة/ رامي رمانة:

يشهد سوق الذهب في قطاع غزة ارتفاعات قياسية أثرت في المقبلين على الزواج، وأثقلت كاهل الأسر الباحثة عن السيولة، وسط تذبذب أسعار المعدن الأصفر محليًا وعالميًا. فبينما اضطرت الشابة حنين عاشور لتأجيل شراء الشبكة ولوازم الزفاف بسبب ارتفاع الأسعار، وجد أبو أحمد نصار في الارتفاع فرصة لبيع مدخرات زوجته الذهبية لتغطية احتياجات أسرته.

توضح عاشور: "أسعار الذهب مرتفعة للغاية، وقررت تأجيل الشراء أملاً في انخفاض يلوح في الأفق، فالمبلغ الحالي لا يغطي حتى الأساسيات لدخول عش الزوجية." وأضافت أنها اكتفت بشراء دبلة الخطوبة فقط بسعر 460 دينارًا نقدًا و550 دينارًا عبر التطبيق البنكي.

على الجانب الآخر، يرى نصار أن ارتفاع الغرام فوق 110 دنانير فرصة لتأمين السيولة الضرورية للأسرة، معتبرًا الذهب ملاذًا آمنًا في أوقات الأزمات.

يربط المستشار المالي الحسن علي بكر الارتفاعات الأخيرة بتوترات جيوسياسية عالمية، وخصوصًا المخاوف من ضربة أمريكية لإيران، بالإضافة إلى الخلاف القائم بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ورئيس الفيدرالي جيروم باول حول مستويات الفائدة. ويشير بكر إلى أن المستثمرين اتجهوا نحو الذهب والفضة كملاذ آمن، فيما أدت تغييرات لاحقة في قيادة الفيدرالي إلى عمليات بيع متسارعة، انعكست على الأسواق العالمية والمحلية.

وفيما يخص السوق المحلي في غزة، يوضح بكر أن الأسعار تتبع المؤشر العالمي مع فوارق بسيطة تتحكم بها العوامل المحلية، مثل المعروض والطلب على التخزين (الجَمْدة). وأضاف أن الطلب على الذهب المحلي زاد بعد الحرب، مما جعل السعر أعلى قليلًا من السعر العالمي، رغم تقارب نسب التحرك.

يختم بكر حديثه بنصيحة للمواطنين: "الفرصة ليست لغزة وحدها بل للعالم أجمع، فالذهب حتى في أعلى مستوياته اليوم قد يُعتبر رخيصًا غدًا، خاصة في ظل ضعف الدولار وتزايد الطلب الصناعي وارتفاع تكلفة التعدين."

تعديلات عباس على قانون الانتخابات تشعل جدلًا واسعًا وترفضها فصائل ومؤسسات أهلية

غزة/ محمد أبو شحمة:

أثارت التعديلات الأخيرة التي أقرّها رئيس السلطة محمود عباس على قانون الانتخابات المحلية موجة واسعة من الرفض والانتقادات في الأوساط السياسية والفصائلية الفلسطينية، وسط تحذيرات من انعكاساتها على نزاهة العملية الديمقراطية ومبدأ التعددية السياسية، في وقت تعيش الساحة الفلسطينية حالة من الانقسام والجمود السياسي.

وأصدر عباس قرارًا بقانون تضمّن تعديلات على قانون الانتخابات، شملت إدخال شروط جديدة تتعلق بالترشّح وقوائم الانتخابات، وهو ما اعتبرته فصائل وقوى سياسية تعديًا على حق المشاركة السياسية، ومحاولة لإعادة هندسة المشهد الانتخابي بما يتوافق مع معادلات سياسية مسبقة.

وتحمل هذه التعديلات طابعًا سياسيًا واضحًا وتمسّ جوهر العملية الانتخابية، لا سيما مع ربط الترشّح بشروط تتعلق بالالتزام السياسي وبرنامج منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما اعتُبر مخالفًا للقانون الأساسي الفلسطيني ووثيقة إعلان الاستقلال والمواثيق الدولية التي وقّعت عليها السلطة الفلسطينية، والتي تحظر فرض شروط سياسية على حق الترشّح والانتخاب.

ودفع القرار عددًا من الفصائل والقوائم الانتخابية إلى التوجّه نحو المحكمة الدستورية العليا اعتراضًا على التعديلات، قبل أن تعود لتجد نفسها أمام واقع قانوني جديد بعد إدخال تعديلات إضافية على القرار بقانون، ما أعاد الجدل حول مشروعية الإجراءات وحدود صلاحيات إصدار القوانين في غياب المجلس التشريعي.

بدوره، أكد الناشط السياسي جهاد عبدو أن التعديلات التي أقرّها رئيس السلطة فُرضت بضغط مباشر من الوزير الإسرائيلي المتطرف بتسلئيل سموتريتش، مشددًا على أنه لولا هذا التعديل لما قُبل إجراء الانتخابات، في ظل تحكّم حكومة الاحتلال الإسرائيلية فعليًا بالضفة الغربية.

وقال عبدو لصحيفة «فلسطين» إن «خمس فصائل فلسطينية توجّهت إلى المحكمة الدستورية للاحتجاج على تعديل قانون الانتخابات، إلا أن الرئاسة أجرت لاحقًا تعديلًا شكليًا على بعض بنود القانون، ما أسقط الاستمرار في النظر بالطعن الأول بحكم تغيّر النص القانوني».

وأوضح أنه بناءً على ذلك جرى اتخاذ قرار بالعودة إلى المحكمة الدستورية للطعن في التعديل الجديد، مؤكدًا أن التعديل الأخير مرفوض بالكامل.

وشدّد على أن هذا التعديل يتضمّن شرطًا سياسيًا مرتبطًا بقرارات والتزامات منظمة التحرير الفلسطينية، ما يجعله مرفوضًا ويمثّل مخالفة قانونية صريحة، مؤكدًا أن وثيقة الاستقلال، إلى جانب العهد الدولي الذي وقّعت عليه السلطة الفلسطينية، تحظر فرض أي شروط سياسية في العملية الانتخابية.

وأضاف عبدو أن أي تعديل يمسّ البعد السياسي للانتخابات يُعد مخالفًا للقانون، وأن الشروط السياسية في هذا السياق ممنوعة بشكل قاطع، مشيرًا إلى أنه لا يحق لأي جهة فرض شروط سياسية على من يحق لهم الترشّح أو خدمة المواطنين في المجالس البلدية.

وفي السياق ذاته، أكدت 28 مؤسسة أهلية وحقوقية أنها تنظر بقلق بالغ إلى صدور القرار بقانون بشأن الانتخابات المحلية، والذي جاء متجاهلًا الملاحظات الجوهرية التي قدّمتها مؤسسات المجتمع المدني خلال مناقشة المسودات السابقة.

وأوضحت المؤسسات، في بيان مشترك، أن الأخطر هو تضمّن النسخة الصادرة شرطًا جديدًا لم يرد في أي من المسودات التي خضعت للنقاش، يتمثل في إلزام كل مرشّح بالتوقيع على إقرار بالالتزام ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية والتزاماتها الدولية وقرارات الشرعية الدولية.

واعتبر البيان أن إدراج هذا الشرط يشكّل مساسًا جوهريًا بالحق في المشاركة السياسية كما تضمنته المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي انضمت إليه دولة فلسطين وأصبح التزامًا قانونيًا ملزمًا لها، والذي شدّد على عدم جواز تقييد هذا الحق بشروط أيديولوجية أو سياسية تمسّ مبدأ التعددية وتكافؤ الفرص.

وأضاف أن هذا الشرط يتعارض مع وثيقة إعلان الاستقلال التي أرست مبادئ الحرية والديمقراطية والتعددية السياسية، ومع القانون الأساسي الفلسطيني الذي كفل الحقوق والحريات، ومن بينها الحق في المشاركة السياسية.

الثوري البديل: السلطات اليونانية مسؤولة عن اعتقال محمد الخطيب

كريت/ فلسطين:

حمّلت حركة المسار الفلسطيني الثوري البديل السلطات اليونانية المسؤولية الكاملة عن سلامة عضو هيئتها التنفيذية، محمد الخطيب، وعن أي تداعيات سياسية أو قانونية قد تنتج عن اعتقاله أو ترحيله. وأكدت الحركة في بيان صحفي أمس، أن اعتقال الخطيب في جزيرة كريت أثناء توجهه للمشاركة في ندوة حول أوضاع الأسرى الفلسطينيين يُعد قمعًا سياسيًا واستجابة للتحريض الصهيوني، معتبرة أن السلطات اليونانية باتت شريكًا في هذه السياسات عبر تغليب الضغوط الصهيونية على قراراتها الأمنية والقضائية.

ودعت الحركة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الخطيب، وحثت القوى التقدمية والحقوقية اليونانية على رفض التضييق على أنصار القضية الفلسطينية والمطالبة بوقف الاتفاقيات التي تعزز نفوذ الاحتلال. وأكدت الحركة أن القمع لن يثنيها عن مواصلة نضالها، مشددة على استمرار دعمها للأسرى الفلسطينيين والشعب الفلسطيني في غزة وفلسطين.

مصطفى محمد أبو السعود
كاتب ومدون من فلسطين

جروح النزوح

الجرح السابع والستون:

الأرامل والأيتام... المعاناة الصامتة

منذ عدوان أكتوبر 2023 فتح العدو أبواب المآسي على غزة، فما من فئة اجتماعية في غزة إلا وكان لها نصيبٌ كبيرٌ من أذى العدوان مع اختلاف نسبة الأذى التي لحقت بالفئات الاجتماعية. وربما من أكثر الفئات التي تضررت فئة أطفال وأرامل الشهداء، فكم من طفلٍ كان يلعب من والده، وفي دقائق حصل على لقب "يتيم"، وكم من زوجةٍ كانت تفكر مع زوجها كيف تنجو من لهيب المعركة، صارت بين عشيةٍ وضحاها، وبلا رغبة منها "أرملة".

ونظراً لكثافة الحقد الإسرائيلي وغياب الرحمة في قلوب الضاغطين على الزناد في البر والبحر والجو، ارتفع عداد الأيتام والأرامل والثكالى في غزة، فصارت المرأة الناجية تقوم بدور الأب والأم، خاصة إن كانت صغيرة السن، فزادت المآسي عليهن، بعد انهيار الجدار المادي والنفسي، باستشهاد الزوج.

وأمام تلك اللوحة المأساوية، لم يقف أهل النخوة مكتوفي الأيدي، ففكروا كيف يخدمون هذه الفئة، فكانت مدن ومخيمات حملت اسم" أطفال بلا آباء"، على امتداد مدن القطاع، وقدمت هذه المخيمات خدمات تليق بالأطفال والأرامل وفق الاستطاعة، وتطوع أهل الخير من الداخل والخارج لتقديم الخدمات، رغبة منهم بمرافقة النبي عليه الصلاة والسلام في الجنة، إذ قال: "أنا وكافل اليتيم كهاتين في الجنة وأشار إلى أصبعيه، السبابة والوسطى".

لكن المأساة لم تنتهِ بحصول أسرة الشهيد على ما تأكله وتشربه فقط، بل ظهرت قضايا جديدة، وهي أن الأرملة ترغب بالزواج، وهذا حقها، خاصة إن كانت صغيرة في السن، وهذه فئة كبيرة، فظهرت المشاكل أمام إتمام رغبة الأرملة بالزواج، ويمكن إجمالها بالآتي:

1_رغبة الأرملة باحتضان أولادها خاصة إن كانوا صغاراً، ولا يوجد من يقوم برعايتهم غيرها، وهنا قد تجد زوجاً يوافق على ذلك، وربما لا.

2_بعض الأرامل تركن أطفالهن لعائلاتهم خاصة إن كانت العلاقة بينها وبين أسرة زوجها الشهيد ليست على ما يرام.

3_رغبة أهل الشهيد بالحصول على نسبة من الخدمات، خاصة إن كان الشهيد موظفاً ويتقاضى راتباً شهرياً.

4_حرمان الأرملة من الخدمات التي كانت تقدم لها قبل زواجها الجديد، من قبل المؤسسات الداعمة للأيتام، التي تشترط بقاء الأرملة مع أطفالها حتى يتسنى لهم مواصلة تقديم الخدمات لها.

أمام تلك العقبات ما الحل؟

أرى أن زواج الأرملة ليس عيباً، بل فرضاً إن خشيت على نفسها الفتنة بغض النظر عن عمرها وما لم يؤثر في حياة أبنائها، وأسرتها وأسرة زوجها تفهم ذلك، فالحياة لا تقتصر على الطعام والشراب، وهي بموافقتها على الزواج لا تحل حراماً.

تشجيع الرجال ممن فقدوا نساءهم بالحرب، الزواج من أرملة، ومساعدته على تربية ما تبقى من أبنائه وأبنائها من خلال تقديم خدمات لهم.

أما بخصوص الأيتام والأرامل، فليس جديداً على أهل الخير من أفراد ومؤسسات خيرية تقديم الخدمات لهم في كل المجالات، لذا فالاستمرار بتقديم الخدمات هو أمر واجب ديني ووطني.

تبقى تلك المسألة إحدى أبرز القضايا التي تبرز في المجتمعات التي تكثر فيها الحروب، ونسأل الله العوض الجميل لكل من فقد عزيزاً.

عائلة "الملثم" تحيي اسمه في جيل جديد

غزة/ فلسطين:

أطلق عبد الله سمير الكحلوت، شقيق الناطق العسكري السابق باسم كتائب "القسام" الجناح العسكري لحركة "حماس" المعروف بـ"أبو عبيدة"، اسم "حذيفة" على مولوده الثاني، تيمّنًا بأخيه الشهيد الذي ارتقى خلال حرب الإبادة "الإسرائيلية" على قطاع غزة، في خطوة قال إنها تحمل معاني الوفاء والاستمرار والتحدّي.

وقال الكحلوت، في منشور عبر حسابه الرسمي على موقع فيسبوك، أمس، إن "الله أكرمه في هذه الساعة وهذا الشهر المبارك بمولوده الثاني"، مضيفًا: "سمّيته حذيفة تيمّنًا باسم أخي الشهيد، تقبّله الله وجمعني به في مستقر رحمته... ورث ابني اسم عمه، وعهدًا سأورثه نهجه ومسيرته ومناقبه بإذن الله".

ودعا الله أن يعينه على تربية ابنيه بلال وحذيفة، وأن يجعلهما "من جند الله الفاتحين"، مختتمًا منشوره بالقول: "لدينا حذيفة جديد... وفاءً ورسالةً وتحدّيًا وندّية".

وكانت كتائب "القسام" قد أكدت، في كانون الثاني/يناير الماضي، استشهاد ناطقها العسكري "أبو عبيدة"، كاشفة للمرة الأولى عن اسمه الحقيقي وهو حذيفة سمير عبد الله الكحلوت، إلى جانب نشر صورته، ومشيدة بدوره الإعلامي البارز ومسيرته داخل الحركة.

ومنذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023، شنّت قوات الاحتلال حرب إبادة جماعية على قطاع غزة بدعم أمريكي أوروبي، استمرت نحو عامين، وأسفرت عن استشهاد أكثر من 72 ألف فلسطيني وإصابة نحو 171 ألفًا، غالبيتهم من الأطفال والنساء، فضلًا عن دمار طال قرابة 90% من البنى التحتية المدنية، في حين قدّرت الأمم المتحدة كلفة إعادة الإعمار بنحو 70 مليار دولار.

وتوقفت الحرب بموجب اتفاق لوقف إطلاق النار بدأ في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2025، إلا أن (إسرائيل) خرقته أكثر من ألف و500 مرة عبر القصف وإطلاق النار وعمليات التوغّل، ما أدى إلى سقوط مئات الشهداء والجرحى بحسب إحصاءات أوردها المكتب الإعلامي الحكومي.

حارس سابق لنتنياهو يفضح سوء أخلاقه وزوجته

رام الله/ فلسطين:

كشف درور عامي، رئيس فريق الحماية السابق لرئيس وزراء حكومة الاحتلال الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، جانبا من حياة عائلة نتنياهو وسلوكات غير الأخلاقية له ولزوجته سارة، لتضاف إلى شبهات فساد وفضائح سابقة تلاحق العائلة منذ سنوات.

وفي حوار أجرته معه صحيفة "معاريف" الإسرائيلية، كشف "عامي"، الذي كان يؤمّن نتنياهو وزوجته في أواخر التسعينيات، عن خبايا ظلت حبيسة لسنوات طويلة، قبل أن يتحول إلى أحد قادة الاحتجاج ضد نتنياهو.

وأكد "عامي" أن سارة نتنياهو تعاني هوس السرقة، إذ كانت تسرق الهدايا وحتى المناشف من الفنادق التي تنزل بها، وهي تصرفات تكشف جانبا مخفيا من شخصية زوجة نتنياهو.

واعتبر "عامي" أن نتنياهو هو الذي وقف خلف النفوذ المتزايد لزوجته في البداية، لكنها اكتسبت القوة تدريجيا حتى أصبحت في السنوات الأخيرة مركز الثقل، إلى حد أنها أوقفت صفقة إقرار نتنياهو بالذنب في قضايا الفساد، لرغبتها بعدم التخلي عن مركز القوة.

وأوضح "عامي" أن سارة كانت تعتقد أن ابنهم يائير سيرث منصب والده، وهو في نظرها أذكى إنسان على الإطلاق، وهو ما يعكس طموحاتها السياسية ببقاء العائلة بموقع السلطة في "إسرائيل".

كما كشف أن نتنياهو اعتاد كثيرا على تناول الطعام في المطاعم دون دفع الحساب، مستذكرا حادثة قصد فيها نتنياهو ووزير آخر مطعما فرنسيا بالقدس لتناول العشاء، وبعد انتهائه غادر دون دفع الفاتورة.

وأشار إلى أن مساعدي نتنياهو أجابوا مدير المطعم حين سأل عن الحساب بقولهم "سيكون كل شيء على ما يرام".

ولفت إلى أن نتنياهو كرر هذا السلوك مرتين في نفس المطعم، حتى اضطر أحد الحراس إلى دفع الفاتورة من جيبه الخاص.

وكشف "عامي" أن نتنياهو كان يلتقي ابنته "نوا" من زوجته الأولى سرا بطرق تشبه التهريب حتى لا تعلم سارة بالأمر، مبينا أن الحراس كانوا يقومون بعمليات أمنية لضمان سرية اللقاء.

وأكد أن نتنياهو قطع الاتصال بابنته الوحيدة منذ سنوات، الأمر الذي يكشف عن طبيعة العلاقات الأسرية المعقدة لعائلة، وتأثير زوجته سارة على قراراته الشخصية والعائلية.

ويواجه نتنياهو 3 ملفات فساد تشمل الملفات 4000 و1000 و2000، تتعلق الأولى بالتسهيلات الإعلامية، والثانية بالهدايا القيمة من رجال أعمال مقابل تقديم تسهيلات، والثالثة بمحاولات الحصول على تغطية إيجابية من ناشر صحيفة "يديعوت أحرونوت".

ومنذ بدء محاكمته عام 2020، رفض نتنياهو الاعتراف بأي تهمة، كما حاول مراراً تأجيل أو تقصير جلسات المحكمة لأسباب أمنية أو السفر، وسط استمرار الانقسام السياسي في إسرائيل بشأن قضيته.

أطلقت مناشدة عاجلة بالتدخل

الصحة: معظم الأدوية والمستهلكات الطبية في غزة رصيدها صفر

غزة/ فلسطين:

قالت وزارة الصحة الفلسطينية إن رصيد معظم الأدوية والمستهلكات الطبية في مشافي قطاع غزة وصل للصفر.

وأضافت الوزارة في بيان لها أمس، "أن ما تبقى من مستشفيات عاملة في قطاع غزة التي تُصارع من أجل استمرار تقديم الخدمة، أصبحت مجرد محطات انتظار قسرية لآلاف المرضى والجرحى الذين يواجهون مصيراً مجهولاً".

وبينت أن ما تركته الإبادة الصحية من تأثيرات كارثية جعل من استمرار تقديم الرعاية الصحية معجزة يومية، وتحدي كبير أمام جهود التعافي واستعادة العديد من الخدمات التخصصية.

وذكرت أن الأرصدة الصفرية من الأدوية والمستهلكات الطبية جعلت من أبسط المسكنات ترفاً لا يملكه من يواجهون الموت كل دقيقة.

ولفتت إلى أن 46 % من قائمة الأدوية الأساسية رصيدها صفر، و66 % من المستهلكات الطبية رصيدها صفر، و84 % من المواد المخبرية وبنوك الدم.

وحسب الوزارة، فإن خدمات السرطان وأمراض الدم والجراحة والعمليات والعناية المركزة والرعاية الأولية في مقدمة الخدمات المتضررة بالأزمة.

وأكدت أن ما يصل الى مستشفيات القطاع من أدوية كميات محدودة لا يمكنها تلبية الاحتياج الفعلي لاستمرار تقديم الخدمة الصحية.

وشددت على أن انقاذ الوضع الصحي في مستشفيات غزة لا يمكن أن يكون مع الحلول الاسعافية المؤقته التي تُراكم التأثيرات الخطيرة.

وناشدت وزارة الصحة بشكل فوري كافة الجهات المعنية بالتدخل لتعزيز الأرصدة الدوائية.

إنفوجرافيك